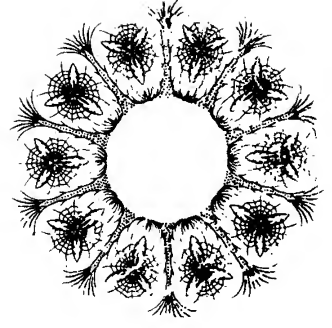


حَقِيقَةُ الدِّينِ وَأَسْبَابُ ثُبُوتِهِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ



للدكتور نزيه كمال حماد

سنتناول في هذا البحث الكلام عن حقيقة الدين ، وحقيقة الذمة - نظرا لارتكاز فكرة الدين على فكرة الذمة وارتباطها بها - ثم نبين أسباب ثبوت الدين في الذمة ، وذلك بدراسة فقهية مقارنة تقع في فصول ثلاثة . . .

الفصل الأول

حقيقة الدين

(أ) الدين في اللغة :

قال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» : « الدال والياء والنون أصل واحد ، واليه ترجع فروعه كلها : وهو جنس من الانقياد والذل »^(١) وقال الراغب الأصبهاني : « الدين يقال للطاعة والجزاء ، واستعير للشرعة »^(٢) وذلك نظرا لوجوب طاعتها ولزوم الانقياد لأحكامها . قال تعالى ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾^(٣) وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ^(٤) .

ويقال : دَانَ له يدين دينا : إذا انقاد وطاع . ودان بالاسلام دينا : تَعَبَّدَ به وتدين .

وقومٌ دِينٌ : أي مطيعون منقادون . قال الشاعر : * وكانَ النَّاسُ الا نَحْنُ دِينًا * وقد سميت المدينة بذلك لأنها تقام فيها طاعة ذوي الأمر .

ويأتي الدِّينُ بمعنى الذل ، ومن هنا قيل للأمة : مدينةٌ ، وللعبد : مدينٌ ، لأنهما قد أذلها الرق ، أو لأنهما حُمِلا على طاعة سيدهما قهرا .

ويقال : دان الرجل غيره دينا : إذا غلبه وقهره وتسلط عليه ، فدَانَ له : أي خضع وذَلَّ . ودانَ الحاكمُ قومه فدانوا له : أي حَكَمَهُمْ وساسَهُمْ فخضعوا له^(٥) .

وقال ابن منظور : والدين : الجزاء والحساب . ومنه قوله تعالى ﴿ مَا لِكِ

(٤) الآية ٨٥ من آل عمران .

(٥) انظر معجم مقاييس اللغة ٣٢٠/٢ ، ولسان العرب

١٦٦/١٣ - ١٧١ .

(١) معجم مقاييس اللغة ٢ / ٣١٩ .

(٢) المفردات في غريب القرآن ص ١٧٥ .

(٣) الآية ١٩ من آل عمران .

روي في الحديث أن غرماء معاذ بن جبل - لما لم توف أمواله بديونهم - طلبوا من النبي ﷺ أن يبيع معاذاً لوفاء تلك الديون ، فقال النبي عليه الصلاة والسلام « ليس لكم اليه من سبيل »^(٨) .

(ب) الدين في الاصطلاح الفقهي :

يطلق الفقهاء كلمة الدين في اصطلاحهم باعتبار ثلاث : شكلية وموضوعية واستثنائية .

أولاً : أما من الناحية الشكلية ، فيرد استعمالهم للدين في مقابل العين حيث يقولون :

العين : هي الشيء المعين المشخص ، كبيت وحصان وسيارة وكروسي وصبرة حنطة وصبرة دراهم حاضرتين .. فكل ذلك يعد من الأعيان^(٩) .

والدين : هو ما يثبت في الذمة من غير أن يكون معيناً مشخصاً ، كمقدار من الدراهم في ذمة رجل ومقدار منها ليس بحاضر^(١٠) .

وبناء على هذا الاعتبار يقول السمرقندي في « التحفة » : « البيع أربعة أنواع : (أحدها) بيع العين بالعين ، كبيع السلع بأمثالها ، نحو بيع الثوب بالعبد وغيره . ويسمى هذا بيع المقايضة (والثاني) بيع

يوم الدين ﴿ أي يوم الحساب والجزاء^(١) . وقال غيره : المراد به يوم الحكم . قال ابن فارس : « وأي ذلك كان فهو أمر يُنقاد له »^(٢) . والدين : العادة والشأن . تقول العرب : ما زال ذلك ديني وديدي ؛ أي عادتي^(٣) .

ومن هذا الباب « الدين » يقال : دأبت فلاناً إذا عاملته ديناً ، إما أخذاً وإما عطاءً . ويقال : دنت الرجل وأدنته ، إذا أخذت منه ديناً ، فأنا مدين ومديون . وأدنت : أقرضت وأعطيْتُ ديناً^(٤) والتدأين والمداينة : دفع الدين ، سمي بذلك لأن أحدهما يدفعه والآخر يلتزمه^(٥) . ومنه قوله تعالى ﴿ إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى ﴾^(٦) . قال في « المصباح المنير » : ثبت بالآية وبما تقدم أن الدين لغة هو القرض وثمن المبيع . فالصداق والغصب ونحوه ليس بدين لغة ، بل شرعاً على التشبيه لثبوته واستقراره في الذمة^(٧) .

والدين - كما قال ابن فارس - من قياس الباب المطرد ، لأن فيه كلَّ الذل ، ومن هنا قيل « الدين ذلٌّ بالنهار وَغَمٌّ بالليل » .

وقد كان صاحب الدين في الجاهلية يرى أن له حق تملك المدين بالدين إذا عجز عن أدائه ، فأبطل الاسلام هذه الشرعة .. وقد

(٧) المصباح المنير ١/ ٣٤٤ .

(٨) الولاية على المال والتعامل بالدين للأستاذ علي حسب الله ص ٨١ .

(٩) المادة ١٥٩ من مجلة الأحكام العدلية .

(١٠) المادة ١٥٨ من مجلة الأحكام العدلية .

(١) لسان العرب ١٣ / ١٦٩ .

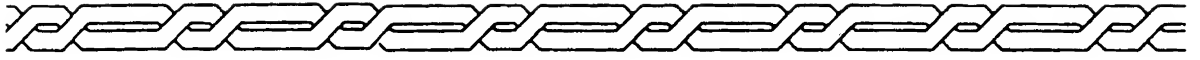
(٢) معجم مقاييس اللغة ٢ / ٣٢٠ .

(٣) لسان العرب ١٣ / ١٦٩ .

(٤) معجم مقاييس اللغة ٢ / ٣٢٠ .

(٥) مفردات الراغب الأصبهاني ص ١٧٥ .

(٦) الآية ٢٨٢ من البقرة .



العين بالدين . نحو بيع السلع بالأثمان المطلقة وبيعها بالفلوس الرائجة والمكيل والموزون والمعدود المتقارب دينا (والثالث) بيع الدين بالدين . وهو بيع الثمن المطلق بالثمن المطلق ، وهو الدراهم والدنانير . وانه يسمى عقد الصرف (والرابع) بيع الدين بالعين . وهو السلم ، فإنَّ المُسَلَّم فيه مبيعٌ وهو دين ، ورأس المال قد يكون عينا وقد يكون دينا ، ولكنَّ قَبْضَهُ شرطٌ قبل افتراق العاقلين بأنفسهما ، فيصير عينا» (١) .

وأساس التمييز بين العين والدين في هذا التقسيم الفقهي هو الاختلاف والتباين في التعلق ، حيث أن الدين يتعلق بذمة المدين ، ويكون وفاؤه بدفع أي عين مالية مثلية من جنس الدين الملتزم به ، ولهذا صَحَّت فيه الحوالة والمقاصة ، بخلاف العين ، فإنَّ الحقَّ يتعلق بذاتها ، ولا يتحقق الوفاء في الالتزام بها الا بأدائها بعينها . ومن أجل ذلك لم تصحَّ الحوالة أو المقاصة في الأعيان ، لأنها إنما تُسْتَوْفَى بذواتها لا بأمثالها (٢) .

ويوضح الامام القرافي في « الفروق » قاعدة التفريق بين العين والدين فيقول : « اعلم أنَّ المعينات المشخصات في الخارج المرثيات بالحسِّ لا تثبت في الذمم ، ولذلك ان من اشترى سلعة معينة فاستحقت انفسخ العقد ، ولوورد العقد على ما في الذمة كما في السلم فأعطاه ذلك وَعَيْنُهُ ، فظهر ذلك

المُعَيَّنُ مستحقاً رُجِعَ الى غيره ، لأنه تبين أنَّ ما في الذمة لم يخرج منها . وكذلك اذا استأجر دابة معينة للحمل أو غيره فاستحقت أو ماتت انفسخ العقد ، ولو استأجر منه حَمَلٌ هذا المتاع من غير تعيين دابة ، أو على أن يُرَكِّبَهُ الى مكة من غير تعيين مركوب معيَّن ، فَعَيَّنَ له لجميع ذلك دابة للحمل أو لركوبه فَعَطِبَتْ أو استحقت رَجَعَ فطالبه بغيرها ، لأنَّ المعقود عليه غير معيَّن ، بل في الذمة ، فيجب عليه الخروج منه بكلِّ مُعَيَّنٍ شاء .

ويظهر أثر ذلك في قاعدة أخرى ، فإنَّ المطلوب متى كان في الذمة ، فإنَّ لمن هو عَلَيْهِ أن يتخير بين الأمثال ، ويعطي أيَّ مثل شاء . ولو عَقَدَ على معين من تلك الأمثال لم يكن له الانتقال عنه الى غيره . فلو اكتال رطل زيت من خابية وعقد عليه لم يكن له أن يعطي غيره من الخابية ، وكذلك اذا فَرَّقَ صبرته صيعانا ، فعقد على صاع منها بعينه ، لم يكن له الانتقال عنه الى غيره من تلك الأمثال . ولو كان في الذمة لكان له الخروج عنه بأي مثل شاء من تلك الأمثال (٣) .

ثانيا : وأما من الناحية الموضوعية ، أي بالنظر الى أسباب وجوب الدين ومصادره ثبوته ، فقد استعمله الفقهاء بمعنيين أحدهما أعم من الآخر .

(أ) أما بالمعنى الأعم : فيشمل كل ما

وما بعدها ، مصادر الحق للدكتور السهوري ١٥/١ .
(٣) الفروق للقرافي ١٣٣/٢ .

(١) تحفة الفقهاء ٤/٢ ، حاشية الشلبي على تبين الحقائق . ١١٠/٤ .

(٢) انظر المدخل الى نظرية الالتزام للأستاذ الزرقاء ص ١٧٠



ثبت في الذمة من أموال - أيّاً كان سبب وجوبها - أو حقوق محضة كسائر الطاعات من صلاة وصيام ونذر وحج ونحوها .

وبناءً على هذا الاعتبار فلا يشترط في الدين أن يكون مالا . . ولو كان مالا فلا يشترط فيه أن يكون ثابتاً في معاوضة أو إتلاف أو قرض . وعلى ذلك عُرف بأنه « وصف شرعي في الذمة يقتضي مطالبة صاحبه بأداء ما وجب عليه » .

وقولهم « بأداء ما وجب عليه » يتناول كل ما يشغل ذمة المرء ويُطالبُ بالوفاء به من مال كثمن مبيع وأجرة دارٍ وزكاة وجبت بحولان الحول ولم تؤد ، وكفارةٍ وهدى ومنفعةٍ موصوفةٍ في الذمة أو عملٍ كاحضار شخص الى مجلس الخصومة وصلاة لم تؤد في وقتها وحج وجب عليه ونحو ذلك^(١) والوصف الجامع لكل هذه الأنواع من الديون أن مَنْ وجبت عليه كان مطالباً بها في حياته .

وقد جرى أكثر الفقهاء على استعمال لفظ « الدين » بهذا المعنى^(٢) .

(ب) وأما بالمعنى الأخص : فقد اختلف الفقهاء في ذلك على قولين :

(أحدهما) للحنفية : وهو ان الدين عبارة عن « ما ثبت في الذمة من مال في معاوضة

أو إتلاف أو قرض » .

وبناءً على ذلك عرفه الكمال بن الهمام في « فتح القدير » بقوله : « الدين اسم لمالٍ واجب في الذمة يكون بدلاً عن مالٍ أتلفه أو قرضٍ أو مبيعٍ عقد بيعه أو منفعةٍ عَقَدَ عليها من بضع امرأة - وهو المهر - أو استئجار عين^(٣) » . وعرفه ابن عابدين في « رد المحتار » بقوله : « الدين ما وجب في الذمة بعقد أو استهلاك وما صار في ذمته دينا باستقراضه^(٤) » وهو يريد ما وجب من مال بهذه الأسباب . وقال التهانوي في « كشف اصطلاحات الفنون » : « الدين شرعاً مالٌ واجب في الذمة بالعقد أو الاستهلاك أو الاستقراض^(٥) » .

وَأَخَذُ « المال » جنساً في تعريف الدين يُدْخِلُ فيه كُلَّ المطلوبات المالية ، سواء منها ما ثبت بدلاً عن مال كثمن مبيع وبدل قرض أو بدلاً عن منفعة^(٦) كمهر امرأة وأجرة دار وخراج في مقابل الانتفاع بالأرض وجزية في مقابل حماية النفس وما ثبت بغير مقابل كالزكاة ونفقة الأقارب والدية وأرش الجنابة . وَيُخْرِجُ منه ما ثبت في الذمة من عمل كصلاة فائتة وخدمة خادم وإحضار خصم الى مجلس الحكم ، لأن هذه الأشياء ليست أموالاً .

وقولُهُمْ « في معاوضة أو إتلاف أو قرض »

(١) الولاية على المال والتعامل بالدين للأستاذ علي حسب الله ص ٨٢ .

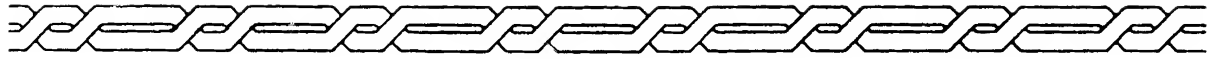
(٢) انظر الفروق للقرافي ١٣٤/٢ . منح الجليل ٢٦٣/١ وما بعدها ، نهاية المحتاج ١٣٠/٣ وما بعدها أسنى المطالب ٣٥٦/١ ، ٥٨٥ ، العذب النافض ١٥/١ .

(٣) فتح القدير ٤٣١/٥ .

(٤) رد المحتار ١٥٧/٥ .

(٥) كشف اصطلاحات الفنون ٥٠٢/٢ .

(٦) باعتبار ان الحنفية لا يعتبرون المنافع أموالاً .



يُخْرِجُ منه كل ما ثبت في الذمة بغير هذه الأسباب كالزكاة والدية وأرث الجناية ونحو ذلك^(١).

ويرى أصحاب هذا المذهب ان الدين هو مال حكمي- أي إن له حكم المال- وليس مالاً حقيقياً، إذ هو عبارة عن وصف شاغل للذمة، ولا يتصور قبضه حقيقةً، ولكن نظراً لصيرورته مالاً في المال- أي عند الاستيفاء- سمي مالاً مجازاً.

جاء في «الحاوي القدسي»: «الذَيْنُ عبارة عن مالٍ حكمي يحدث في الذمة»^(٢) ويقول الكمال بن الهمام في «فتح القدير»: «والذَيْنُ مالٌ حكماً لا حقيقةً. ولذا كانت البراءة منه تصح بلا قبول، لعدم المالية الحقيقية، غير أنها ترتد بالرد للمالية الحكمية. وهبة العين لا تصح بلا قبول بحال»^(٣).

والسبب في عدم اعتباره مالاً حقيقةً يرجع الى انه وصفٌ مقدرٌ وجوده في الذمة من غير تحقق له ولا لمحلّه، وانما جُعِلَ مالاً في الحكم لحاجة الناس الى ذلك في معاملاتهم، ولأنه يؤول بالقبض الى مال^(٤).

وعلى ذلك، فالدين في الذمة ليس الا تكليفاً شاغلاً لها، وليس متعلقاً بمال معين

للوفاء منه. فإذا وفى المدين دينه فليس معنى ذلك ان الدين الذي كان في ذمته قد سقط، بل حقيقة الوفاء ان المدين قد أصبح بالوفاء دائناً لدائنه بمثل دينه، فيقع التقاص وتمتنع المطالبة بينهما لعدم فائدتها، اذ لو طالب أحدهما الآخر حقاً للآخر مطالبتة بالمثل^(٥).

يقول القابسي في «الحاوي القدسي»- اثناء كلامه عن الدين -: «وايفأؤه واستيفأؤه لا يكون الا بطريق المقاصة عند أبي حنيفة رحمه الله. مثاله: اذا اشترى ثوباً بعشرة دراهم، صار الثوب ملكاً له، وحدث بالشراء في ذمته عشرة دراهم ملكاً للبائع. فاذا دفع المشتري عشرة الى البائع وجب مثلها في ذمة البائع ديناً، وقد وجب للبائع على المشتري عشرة بدلاً عن الثوب فالتقيا قصاصاً»^(٦).

ولما كان الدين في نظرهم مالاً حكماً لا حقيقةً اختلفت آراؤهم في اعتباره ملكاً لصاحبه وهو في الذمة، باعتباره مجرد وصف شاغل لها، غير ان الراجح عندهم اعتبار الديون محلاً للملك.

جاء في «رد المحتار» لابن عابدين: «قال في الفتح: ان بعضهم ذكر من شركة الاملاك الشركة في الدين، فقليل: مجاز، لأن الدين وصف شرعي لا يُمْلَكُ. وقد

الى نظرية الالتزام العامة للأستاذ الزرقاء ص ١٦٧ وما بعدها.

(٥) المدخل الى نظرية الالتزام العامة في الفقه الاسلامي ص ١٧٦، البدائع ٥/ ٢٣٤.

(٦) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٥٤.

(١) اولى على المال والتعامل بالدين ص ٨٢.

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٥٤.

(٣) فتح القدير ٥/ ٢٥٠.

(٤) انظر بدائع الصنائع ٥/ ٢٣٤، رد المحتار ٥/ ٤٥٧، الملكية للدكتور العبادي ١/ ١٨٥ وما بعدها، المدخل

سواء كان الدين لله تعالى كالزكاة والكفارات والحج الواجب أو كان لأدومي كالقرض والثلث والأجرة وغير ذلك^(٧).

وقد مال الدكتور السنهوري في كتابه «مصادر الحق في الفقه الاسلامي» نحو هذا الرأي حيث قال: «الدين: هو التزام محله مبلغ من النقود أو جملة من الأشياء المثلية، وهذا هو الذي يتعلق بالذمة»^(٨). وعرف صاحب مرشد الحيران الدين بأنه «ما وجب في ذمة المديون بعقد أو استهلاك مال أو ضمان غصب» (م ١٦٨) والصحيح: ان مصادر الدين تزيد على ما ذكره صاحب «مرشد الحيران» فهي:

أولاً: العقد، كالقرض يلتزم به المقرض أن يرده للمقرض مبلغاً من النقود أو أشياء مثلية يكون قد اقترضها منه، وكالبيع اذا كان الثمن نقوداً أو أشياء مثلية يلتزم بها المشتري ان يدفع هذا الثمن للبائع. أما التزام البائع بتسليم المبيع الى المشتري، فهذا التزام بالعين كما سنرى.

ثانياً: الارادة المنفردة، كالنذر والهبة والوصية اذا كان محل ذلك نقوداً أو مثليات.

ثالثاً: العمل غير المشروع، ولا يقتصر ذلك على الغصب كما ذكر صاحب «مرشد

يقال: بل يُمْلَكُ شرعاً، ولذا جاز هبته ممن عليه. وقد يقال: ان الهبة مجاز عن الاسقاط، ولذا لم تجز من غير من عليه. والحق ما ذكروا من ملكه. ولذا مَلَكَ ما عنه من العين على الاشتراك، حتى اذا دفع من عليه الى أحدهما شيئاً، كان للآخر الرجوع عليه بنصف ما أخذ^(٩).

(والثاني) لجمهور الفقهاء من الشافعية^(٢) والمالكية^(٣) والحنابلة^(٤): وهوان الدين عبارة عن «ما يثبت في الذمة من مال بسبب يقتضي ثبوته». فتدخل فيه كل الديون المالية، سواء منها ما ثبت في نظير عين مالية وما ثبت في نظير منفعة وما ثبت حقاً لله تعالى من غير مقابل كالزكاة، وتخرج عنه سائر الديون غير المالية من صلاة فائقة وإحضار خصم الى مجلس الحكم ونحو ذلك^(٥).

جاء في «نهاية المحتاج» للرملي - في الكلام عن الزكاة - : «ولا يمنع الدين وجوبها، حالاً كان أو مؤجلاً، من جنس المال أم لا، لله تعالى كزكاة وكفارة ونذر أو لغيره»^(٦).

وجاء في «العذب الفاضل»: «يتعلق حق الغرماء بالتركة كلها وان لم يستغرقها الدين كتعلق أرش الجناية برقبة الجاني،

ص ١٤٤.

(٥) الولاية على المال والتعامل بالدين ص ٨٣.

(٦) نهاية المحتاج ٣/١٣٠.

(٧) العذب الفاضل شرح عمدة الفارض لابراهيم بن عبد الله

الفرضي الحنبلي ١/١٥.

(٨) السنهوري مصادر الحق ج ١ ص ١٥.

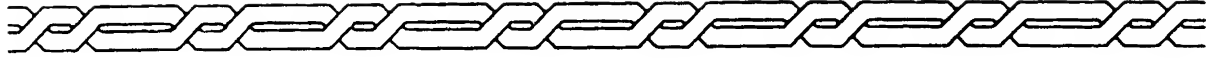
(١) رد المحتار ٤/٢٩٩، وانظر فتح القدير ٣/٥.

(٢) انظر نهاية المحتاج ٣/١٣١، اسنى المطالب ١/٣٥٦.

(٣) انظر منح الجليل ١/٣٦٢ وما بعدها، حاشية الرهوني ٢/٢٩٢، ٢/٢٩٤، الزرقاني على خليل ٢/١٦٤، ١٦٥،

١٧٨.

(٤) انظر شرح منتهى الارادات ١/٣٦٨، القواعد لابن رجب



الحيوان» ، فكل ضمان ينشأ عن غير العقد كغصب وسرقة أو إتلاف يكون محله عوض الشيء المضمون ، وهذا العوض إما ان يكون مبلغاً من النقود ، وهي قيمة الشيء المضمون اذا كان قيماً . وإما أن يكون جملة من الأشياء المثلية اذا كان الشيء المضمون مثلياً .

رابعاً : الاثراء بلا سبب في بعض الحالات ، فمن دفع شيئاً ظاناً انه واجب عليه فتبين عدم وجوبه ، فله الرجوع به على مَنْ قَبَضَهُ بغير حق (م ٢٠٧ من مرشد الحيوان) فاذا كان هذا الشيء نقوداً أو مثليات كان الرجوع بدين متعلق بالذمة .

خامساً : الشرع ذاته ، كالالتزام بالنفقة ، ومحله عادة مبلغ من النقود ، فهو دين متعلق بالذمة^(١) .

ثم ان الدين في الذمة عند أرباب هذا المذهب يُعْتَبَرُ من قبيل المطلق الكلي الذي يكون وفاؤه بأداء أية عين مثلية من أفراده لا بطريق المقاصة . فاذا أدى المدين ما تعلق بذمته من مال سقط الدين وبرئت ذمته . وفي ذلك يقول ابن تيمية في كتابه « القياس » :

« وقد ظنَّ بعض الفقهاء أنَّ الوفاء انما يحصل باستيفاء الدين بسبب أنَّ الغريم إذا قبض الوفاء صار في ذمته للمدين مثله ، ثم انه يقاصَّ ما عليه بماله . وهذا تَكَلُّفٌ أنكره

جمهور الفقهاء وقالوا : بل نفس المال الذي قبضه يحصل به الوفاء ، ولا حاجة أن نُقَدِّرَ في ذمة المستوفي ديناً - وأولئك قصدوا أن يكون وفاء الدين بدين ، وهذا لا حاجة اليه - بل الدين من جنس المطلق الكلي ، والمعين من جنس المعين ، فمن ثبت في ذمته دين مطلق كلي ، فالمقصود منه هو الأعيان الموجودة ، وأي معين استوفاه حصل به المقصود من ذلك الدين المطلق^(٢) .

ثالثاً : وأما من الناحية الاستثنائية ، فيستعمل الفقهاء كلمة « الدين » أحياناً بمعان ودلالات استثنائية خاصة غير مطردة .

وذلك كاستعماله بمعنى « ما ثبت في الذمة نسيئة من الأموال » . وهذا ما عناه القاضي ابن العربي والامام القرطبي في قولهما : « الدين : هو عبارة عن كل معاملة كان أحد العوضين فيها نقداً والآخر في الذمة نسيئة^(٣) . وفي « الفروق » لأبي هلال العسكري : « إن أثمان ما يُشْتَرَى بالنساء ديون^(٤) » .

ومن ذلك اطلاق كلمة « الدين » على القرض في بعض عبارات الفقهاء .

الفصل الثاني حقيقة الذمة

لما كانت فكرة الدين - كما رأينا - تركز

(٣) احكام القرآن لابن العربي ٢٤٧/١ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٧٧/٣ .
(٤) الفروق اللغوية ص ١٦٥ .

(١) مصادر الحق ١٠/١ وما بعدها .
(٢) القياس في الشرع الاسلامي ص ١١ وما بعدها وانظر اعلام الموقعين ١٠٢ .

في الواقع على فكرة الذمة ، كان لازماً علينا ان نبحث عن معنى الذمة ونتعرف على حقيقتها وآراء العلماء فيها ، لئتم لنا فهم ما يتعلق بها وهو الدّين .

(أ) الذمة في اللغة :

الذمة مشتقة من الذم ، وهو خلاف المدح والحمد . وفي « معجم مقاييس اللغة » لابن فارس : « الذال والميم في المضاعف (ذم) أصل واحد يدلّ كله على خلاف الحمد . يقال : ذممت فلاناً أذمته ، فهو ذميم ومذموم : إذا كان غير حميد » (١) .

ويأتي التذم بمعنى الاستنكاف ، وحقيقته مجانبة الذم ، فيقال : « تَذَمَّ الرجل في الأمر : إذا تركه ترفعاً واستنكافاً لا خوفاً ورهبة » . وعلى ذلك قيل : « لو لم أترك الكذب تأثماً ، لتركته تذمماً » أي لو لم أتركه خوفاً من الوقوع في الإثم لتركته ترفعاً وتعالياً . والذمام : هو كل حرمة تلزم من ضيعها المذمة .

أما كلمة « الذمة » فقد استعملها العرب بمعان ثلاثة :

أحدها : العهد . وذلك لأن نقضه يوجب الذم . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَا يَرْقُبُونَ

في مؤمنٍ إلّا ولا ذمةً ﴾ (٢)

والثاني : الأمان . ومنه سمي من يستوطن في دار الاسلام من غير المسلمين بناءً على عهد معهم بالأمان « ذميين » و « أهل ذمة » لدخولهم في أمان المسلمين . ومنه قوله ﷺ : « المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم » (٣) . قال أبو عبيدة : الذمة ههنا الأمان . والمعنى أنه انه إذا أعطى أحد من جيش المسلمين أماناً للعدو ، سرى ذلك على جميع المسلمين ، فليس لهم ان يخفروا أمانه ولا ان ينقضوا عليه عهده .

والثالث : الضمان . تقول « في ذمتي كذا » أي في ضمانني (٤) .

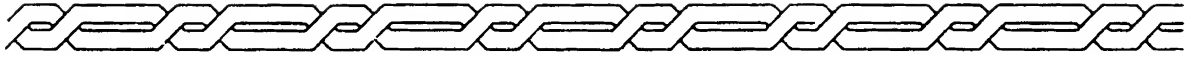
(ب) الذمة في الاصطلاح الشرعي :

لقد اختلف الفقهاء في حقيقة الذمة ومعناها وخصائصها على أقوال شتى ، وترجع أهم هذه الأقوال الى سبعة مذاهب :

المذهب الأول : ويرى القائلون به وهم جمهور الحنفية ان الذمة عبارة عن وصف شرعي افترض الشارع وقَدَّر وجوده في الشخص إيداناً بصلاحيته لأن تكون له حقوق ولأن تجب عليه واجبات بحيث يكون بمنزلة السبب لكون الانسان أهلاً للوجوب له

١ / ٢٤٩ ، معجم مقاييس اللغة ٣٤٦/٢ المغرب للمطرزي ١٧٦/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ١ / ١١٢ ، مفردات الراغب الأصبهاني ص ١٨٠ المدخل الى نظرية الالتزام العامة للأستاذ الزرقاء ص ١٨٢ ، الولاية على المال والتعامل بالدين ص ٨٣ .

(١) معجم مقاييس اللغة ٢ / ٣٤٥ .
(٢) الآية ١٠ من التوبة . والال : هو السبب الواضح من اسباب البر والوفاء كالأبوة والأخوة .
(٣) أخرجه أبو دود والنسائي عن عني بن أبي طالب مرفوعاً .
(جامع الأصول ٢١/٩ ، ١٠/١١) .
(٤) انظر لسان العرب ٢٢٠/١٢ وما بعدها ، المصباح المنير



وعليه... وعلى هذا فهي ظرف ووعاء اعتباري يُقَدَّرُ قيامه في الشخص بحيث يستقر فيه الوجوب، وتثبت فيه الديون وسائر الالتزامات التي تترتب عليه، كما تثبت فيه الحقوق التي تجب له^(١).

وبناءً على هذا المفهوم عرّف أبو زيد الدبوسي وصدر الشريعة الذمة بأنها « وصف شرعي يصير به الانسان أهلاً لما له وما عليه »^(٢) وقال ابن عابدين: « هي وصف شرعي به الأهلية لوجوب ما له وما عليه »^(٣) وقال غيرهم: « هي عبارة عن وصف يصير الشخص به أهلاً للايجاب والاستيجاب »^(٤) أي أنه يصبح قابلاً لأن يكون ملتزماً وملتزماً له، أي مستحقاً ومسؤولاً، له حقوق وعليه واجبات.

ويلاحظ على أرباب هذا المذهب انهم جعلوا الذمة أساساً لثبوت كل من الحق والواجب.. بحيث يكون ثبوت الحق للانسان مستلزماً لوجود الذمة له، كما يكون ثبوت الواجب عليه مستلزماً لقيام الذمة فيه، حيث انها الوعاء الاعتباري لحقوق الانسان

والتزاماته. وقد بيّن الدبوسي في كتابه « تقويم الأدلة » هذا المعنى بقوله: « فאלله تعالى لما خلق الانسان ليحمل أمانته أكرمه بالعقل والذمة حتى صار بها أهلاً لوجوب الحقوق له وعليه. فثبت له حق العصمة والحرية والمالكية وسائر الحقوق التي منحها اياه فضلاً منه ونعمة، وثبتت عليه حقوق الله تعالى التي سمّاها أمانة »^(٥).

وعلى هذا فالذمة بهذا الاعتبار خاصة من خواص الانسان تثبت له منذ ولادته حياً، ولا تفارقه لحظة ما حتى تفارقه الحياة.. بل اعتبرها بعض الفقهاء باقية حكماً بعد موته حتى يستوفي ما له ويخلص مما عليه من الحقوق الدنيوية^(٦).

وتجدر الاشارة في هذا المقام الى ان فكرة الذمة بهذا الاعتبار ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهلية الوجوب التي هي عبارة عن « صلاحية الانسان لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه » ومناطقها الصفة الانسانية^(٧)، حيث يمكن القول بأنه متى اعتبرت للشخص أهلية لتحمل الحقوق وثبوت الواجبات اعتبرت له ذمة، ومتى

٢٥٥ مطبوع في العدد الأول من مجلة البحث العلمي والتراث الاسلامي بمكة المكرمة عام ١٣٩٨ هـ، وانظر فتح الغفار بشرح المنار لابن نجيم ٩٣/٣.

(٥) الأهلية وعوارضها للأستاذ احمد ابراهيم ص ٣، كشاف اصطلاحات الفنون ٥١٦/٢، كشاف الأسرار ٢٣٨/٤، الملكية للدكتور العبادي ١٣٤/١.

(٦) مصادر الحق للسنهوري ١٦/١، الأهلية وعوارضها ص ٣.

(٧) الأموال ونظرية العقد للدكتور محمد يوسف موسى ص ٣١٧، الأهلية وعوارضها ص ٣.

(١) انظر التصرف الارادي والارادة المنفردة للأستاذ الخفيف ص ٣٣، مصادر الحق للسنهوري ١٦/١ المدخل الى نظرية الالتزام العامة ص ١٨٢، كشاف الأسرار ٢٣٨/٤، كشاف اصطلاحات الفنون ٥١٦/٢، المغرب ١٧٦/١، التعريفات للجرجاني ص ٥٧، فتح الغفار ٨١/٣.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ٥١٦/٢، تنقيح الأصول ٣/١٥٢، التعريفات ص ٥٧ فتح الغفار لابن نجيم ٨٠/٣.

(٣) رد المحتار ٢٨١/٥.

(٤) كشف الألفاظ التي لا بد للفقهاء من معرفتها للأمشي ص

« فروقه » وابن سلمون الكناني في « العقد المنظم للحكام » وغيرهم .

يقول العلامة القرافي : « العبارة الكاشفة عن الذمة انها معنى شرعي مقدّر في المكلف قابل للالتزام واللزوم ، وهذا المعنى جعله الشرع مسبباً على أشياء خاصة منها البلوغ ومنها الرشد . فمن بلغ سفيها لا ذمة له . ومنها ترك الحجر كما تقدم في المفلس . . فمن اجتمعت له هذه الشروط رتب الشرع عليها تقدير معنى فيه يقبل إلزامه أرش الجنایات وأجر الاجارات وأثمان المعاملات ونحو ذلك من التصرفات ، ويقبل التزامه اذا التزم أشياء اختياريّاً من قبل نفسه لزمه ، وإذا فقد شرط من هذه الشروط لم يقدّر الشرع هذا المعنى القابل للإلزام والالتزام » (٦) .

ويقول ابن سلمون الكناني : « الذمة هي الصفة القائمة بالغريم الذي عليه الحق القابلة للإلزام والالتزام » . ومراده بالإلزام والالتزام : إلزامه من قبل الشارع والتزامه بعبارته ، حيث إنه قصر الصفة في التعريف على الغريم الذي عليه الحق .

اعتبرت له ذمة اعتبرت له أهلية وجوب ، بيد ان هذه الأهلية ليست هي الذمة نفسها ، بل بينهما من الفرق ما بين القابلية والمحل (١) ، وبين السبب والمسبب (٢) .

يقول البزدوي في « أصوله » : « ان الآدمي يولد وله ذمة صالحة للوجوب باجماع الفقهاء » (٣) ويقول الشيخ عبد العزيز البخاري في شرحه « كشف الأسرار » : « أما أهلية الوجوب فهي بناء على قيام الذمة ، أي لا تثبت هذه الأهلية الا بعد وجود ذمة صالحة ، لأن الذمة هي محل الوجوب ، ولهذا يضاف اليها ولا يضاف الى غيرها بحال » (٤) .

المذهب الثاني : ويرى أصحابه أنّ الذمة عبارة عن وصف شرعي افترض الشارع وجوده في الانسان عند إكمال أهليته ببلوغه راشداً غير محجور عليه ، يجعله أهلاً لتحمل إلزام الشارع والالتزام بعبارته . . وهذا الوصف يعتبر محل صلاحيته لصدور الفعل عنه على وجه يعتد به شرعاً ، تلك الصلاحية التي يعبر عنها الفقهاء بأهلية الأداء (٥) .

وقد اتجه الى هذا المذهب القرافي في

(١) المدخل الى نظرية الالتزام العامة ص ١٨٤ .

(٢) فتح الغفار ٨١/٣ ، كشف اصطلاحات الفنون ٥١٦/٢ ،

مصادر الحق للسنهوري ١٦/١ .

(٣) أصول البزدوي مع شرحه ، كشف الأسرار ٢٣٧/٤ .

(٤) كشف الأسرار ٢٣٧/٤ ، وانظر المدخل الى نظرية الالتزام

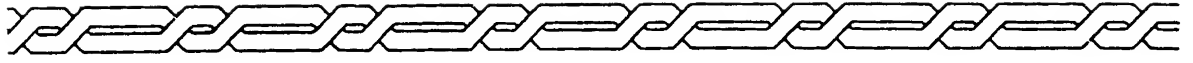
ص ١٨٥ .

(٥) الأهلية وعوارضها ص ٣ وما بعدها . ويقول ابن عبد

السلام : « والذمة أمر تقديري يفرضه الذهن ، وليس ذاتاً ،

ولا صفة لها . فيقدر المبيع وما في معناه من الأثمان كأنه

في وعاء عند من هو مطلوب به . فالذمة هي الأمر التقديري



ولا يخفى ان الالتزام بالعبارة هو من خصائص الانسان المكلف ، ومناطُهُ أهلية التصرفات ، لا مجرد الصفة الانسانية ، ومن هنا كانت الذمة بهذا الاعتبار محل أهلية الأداء الكاملة التي تُشترط لصحة التصرفات ونفاذها ، وتتوقف على البلوغ والرشد وتنسلخ بالحجر .

ويلاحظ من تعريفات أرباب هذا المذهب للذمة قَصْرُهُمْ لمفهومها على انها مجرد وعاء اعتباري يجعل الانسان صالحا لثبوت الواجبات عليه فقط ، سواء اكانت من قبل الشارع أو بالالتزام المكلف ، دون ان يكون لها صلة بالحقوق التي تثبت لصاحبها قَبْلَ غيره^(١) .

المذهب الثالث : ويرى القائلون به وهم من فقهاء الشافعية والحنابلة ان الذمة عبارة عن وصف شرعي مقدّر ومفترض وجوده في الانسان المكلف بحيث يجعله أهلا للالتزام الغير بحقوقه كما يجعله أهلا لتحمل الالتزامات التي يُلزمُ بها الشارع أو يلتزمها بعبارة . وهذا الوصف يعتبر سبباً لتمتع صاحبه بأهلية العقود والتصرفات .

يقول البجيرمي^(٢) والقلبي^(٣) والجمال^(٤)

من فقهاء الشافعية : « الذمة هي وصف قائم بالانسان صالح للالتزام والالتزام » . ويقول العز بن عبد السلام في « قواعده » : « الذمة هي تقدير أمر بالانسان يصلح للالتزام والالتزام من غير تحقق له »^(٥) .

ويقول البهوتي الحنبلي في تعريف الذمة : « هي وصف يصير به المكلف أهلا للالتزام والالتزام »^(٦) .

وهذا المذهب وان كان يتفق مع المذهب الذي سبقه من حيث كون الذمة سببا في تمتع صاحبها بأهلية الاداء ، بدليل اناطتها بالتكليف في تعريفات أرباب المذهبين ، الا ان بينهما فرقا مهما ، وهو ان أصحاب المذهب السابق قصروا مفهوم الذمة على كونها وعاء اعتباريا تستقر فيه الالتزامات فقط ، سواء أكان سببها إلزام الشارع أو التزام المكلف بعبارة . اما أهل هذا المذهب فقد جعلوا الذمة وعاء اعتباريا تستقر فيه سائر الديون والالتزامات التي تترتب عليه كما تثبت فيه الحقوق التي تجب له تجاه الغير^(٧) . وعلى ذلك فللذمة عندهم خاصتان : خاصة الالتزام قَبْلَ الغير ، وخاصة إلزام الغير والايجاب عليه .

« من غير تحقق له » ان هذا الوصف أمر مقدّر غير موجود حقيقة ، اذ التقدير معناه : (اعطاء المعدوم حكم الموجود ، أو الموجود حكم المعدوم) وهذا من الأول .
(٦) شرح منتهى الارادات ٢/٢١٤ ، كشف القناع ٣/٢٧٦ .
(٧) انظر نهاية المحتاج للرملي وحاشية الرشيدي عليه ٤١٤/٤ .

(١) التصرف الارادي والارادة المنفردة للأستاذ الخفيف ص ٣٦ .

(٢) حاشية البجيرمي على شرح المنهج ٤٠٦/٢ .

(٣) حاشية القلبي على شرح المحلي على المنهاج ٢٨٥/٢ .

(٤) حاشية الجمال على شرح المنهج ٣١١/٣ .

(٥) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ١١٤/٢ . ويقصد بقوله :

ولا يخفى ان تسمية النفس والذات بذلك اطلاق مجازي من قبيل اطلاق اسم الحال - وهو العهد والأمانة - على المحل - وهو نفس الانسان - لما بينهما من الملازمة الغالبة ، حيث ان نفس الانسان محل لعهد . . ثم شاع هذا الاستعمال حتى أصبح حقيقة عرفية^(٧) .

وقد انتقد الأستاذ مصطفى الزرقاء في كتابه « المدخل الى نظرية الالتزام العامة في الفقه الاسلامي » هذا المذهب وعابه فقال : « والمقصود بهذا الرأي جعل الذمة أمراً ذا وجود مادي ، حتى لا تكون الأحكام الشرعية مبنية على شيء افتراضي لا وجود له . والواقع أن هذا التأويل لم يُخْرِج أصحابه عن الافتراض ، لأنَّ تعلق الديون بنفس الانسان ليس الا تعلقاً اعتبارياً ، وانما تحولوا به من افتراض المحل الى افتراض التعلق »^(٨) .

المذهب الخامس : ويتجه الى ان الذمة ليست من قبيل التقادير الشرعية التي يُعطى المعدوم فيها حكم الموجود ، بل هي نفس

المذهب الرابع : ويتجه الى ان الذمة ليست صفة مقدرة مفترضة - كما قال أصحاب المذاهب الأنفة الذكر - وانما هي النفس والذات . وعلى ذلك فذمة الانسان هي نفسه ، وهي محل لجميع ما لها وما عليها من حقوق وواجبات مالية أو غير مالية^(١) .

قال الشيخ زكريا الأنصاري في « أسنى المطالب » : « الذمة اصطلاحاً الذات والنفس »^(٢) . وقال فخر الاسلام البزدوي : « والذمة - أي في اللغة -^(٣) : العهد . وانما يراد به - أي بالذمة في الشرع^(٤) - : نفس ورقبة لها ذمة وعهد^(٥) » .

وقال الامام النووي : « قولهم ثبت المال في ذمته ، وتعلق بذمته ، وبرئت ذمته ، واشتغلت ذمته ، مرادهم بالذمة الذات . . . فاصطلح الفقهاء على استعمال لفظ « الذمة » موضع الذات والنفس . . فقولهم « وجب في ذمته » أي في ذاته ونفسه ، لأنَّ الذمة العهد والأمانة ، ومحلها النفس والذات ، فسمي محلها باسمها »^(٦) .

الغفار لابن نجيم ٨٠/٣ .

(٦) تهذيب الأسماء واللغات ١١٢/١ .

(٧) انظر كشف اصطلاحات الفنون ٥١٦/٢ . وأمثلة التجوز

باطلاق اسم الحال على المحل كثيرة ، وذلك كتسمية

الكيس مائلاً والكأس خمرأ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وأما

الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون ﴾

« آل عمران ١٠٧ » اي في الجنة ، لأنها محل الرحمة .

(انظر البرهان للزركشي ٢٨٢/٢ ، متترك الاقران

للسيوطي ٢٥٢/١) .

(٨) المدخل الى نظرية الالتزام العامة ص ١٨٨ .

(١) انظر كشف اصطلاحات الفنون ٥١٦/٢ ، المغرب

١٧٦/١ ، التعريفات للجرجاني ص ٥٧ ، البجيرمي على

شرح المنهج ٤٠٦/٢ ، المدخل الى نظرية الالتزام العامة

ص ١٨٨ .

(٢) التصرف الارادي والارادة المنفردة للأستاذ الخفيف ص

٣٧ .

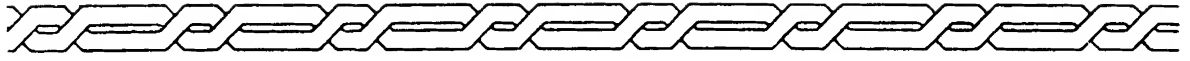
(٣) و(٤) قاله الشيخ عبد العزيز البخاري في كشف الأسرار

٢٣٩/٤ .

(٥) أصول البزدوي مع شرحه كشف الأسرار ٢٣٩ / ٤ ، وانظر

رد المحتار ٢٨١/٥ ، كشف اصطلاحات الفنون ٢ /

٥١٦ ، المدخل الى نظرية الالتزام العامة ص ١٨٨ ، فتح



صلاحية الانسان لثبوت الواجبات عليه فقط ، دون اشتراط قبوله الالتزام بعبارة . وهي بهذا المعنى من خطاب الوضع الذي لا يشترط فيه تكليف ولا غيره ، ويتمتع بها الصبي ولو كان غير مميز ، حيث يلزمه أرش الجنايات وقيم المتلفات وما الى ذلك^(١) .

والقائل بهذا المذهب هو ابن الشاط المالكي في حاشيته على « الفروق » وقد جاء فيها : « والأولى عندي ان يقال ان الذمة قبول الانسان شرعا للزوم الحقوق دون التزامها »^(٢) .

ويلاحظ على هذا المذهب ان فيه خلطا بين مفهوم الذمة وبين أهلية الوجوب المترتبة على قيام الذمة ، حيث جعل الذمة جزءاً من أهلية الوجوب التي هي « صلاحية الانسان لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه » فقصرها على صلاحيته لوجوب الحقوق المشروعة عليه دون التي له .

المذهب السادس : وينحو الى ان المراد بالذمة في الاصطلاح الفقهي نفس معناها اللغوي ، وهو العهد ، وانها لا تخرج عنه ، وانه لا ضرورة تدعونا الى افتراض وجود معنى خاص مقدّر في الانسان نسميه بالذمة .

وحيث كانت الذمة هي العهد ، وكان واجبا على الإنسان الوفاء بعهده ، كان العهد هو منشأ الاستحقاق بالنسبة لصاحب الحق ، ومنشأ الالتزام بالنسبة الى الملتزم المسؤول عن الوفاء بالحق . ثم انه يكفي في ثبوت الحقوق للانسان ان الشارع قد أثبت لها ، وجعل له حق المطالبة بها حتى يستوفى ، ويكفي في ثبوت الواجبات عليه ان الشارع قد كلفه بها وأمره بأدائها ، وليس وراء ذلك محل يقبل الحقوق والواجبات . . وعلى هذا فليس معنى قول الفقهاء : « ثبت في ذمة فلان كذا » الا ان ذلك قد ثبت بعهده^(٣) .

وقد حكى الشيخ عبد العزيز البخاري في كتابه « كشف الأسرار » هذا الرأي وردّه ووصفه بأنه مخالف للاجماع^(٤) .

ووجه الرد : ان هذا الرأي ينتقض بالصغير والمجنون اللذين لا يصح منهما عهد ، مع ان الحقوق تثبت عليهما حتى ولو لم يكن لهما مال ، وتستوفى منهما متى امتلکا مالا . .

من اجل ذلك كان تقدير ذمة للشخص بحيث تكون محلاً لثبوت الديون والواجبات عليه أمراً لا مندوحة عنه ولا مفر منه ، وليس ذلك من قبيل بناء الأحكام على افتراض وهمي ، بل هو أمر تقتضيه استقامة منطق

٣٨ ، الأهلية وعوارضها للأستاذ أحمد ابراهيم ص ٣ ،

المدخل الى نظرية الالتزام العامة ص ١٨٢ ، ١٨٨ القياس

لابن تيمية ص ٢٢ .

(٤) كشف الأسرار ٢٣٨/٤ .

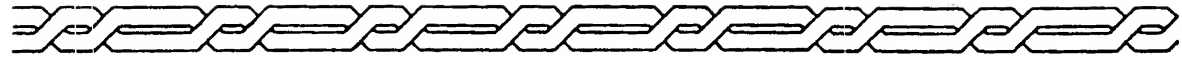
(١) منح الجليل ٢٨/٣ ، البهجة شرح التحفة ١٥٦/١ وما

بعدها ، العدوي على الخوشي ٢١٧ / ٥ ، الباني على

الزرقاني ٢١٦/٥ .

(٢) حاشية ابن الشاط على الفروق للقرافي ٢٣٠/٣ .

(٣) التصرف الارادي والارادة المنفردة للأستاذ الخفيف ص



الأحكام ، ويتطلبه تخريجها وتأصيلها^(١) .

ويعلق الأستاذ مصطفى الزرقاء على هذا المذهب منكرًا له فيقول : « فصحة التزام الانسان بما لا حد له من الالتزامات والديون دون نظر الى قدرته وثروته ، وكذا صحة تصرفاته بما له ، ولو باخراجه عن ملكه عندما تكون عليه ديون مستغرقة لثروته ، كل ذلك يصبح سهلاً تفسيره وقبوله في التشريع بافتراض ذمة للانسان تكون محلاً واسعاً لثبوت الديون بلا حد . فتكون يد الانسان في أمواله حرة رغم ديونه ، لأنّ الديون عندئذ حقوق شخصية مكانها ذمته ، ولا علاقة لها بعين أمواله . ولولا تقدير الذمة لوجب ان نعتبر الديون متعلقة بعين أموال المدين وثروته ، فتشل حركته وفعاليته الاقتصادية حتى ولو كان دينه غير محيط بكل ثروته ، لأن الجزء الكافي فيها لوفاء الدين غير معين ، فلا مجال لمنع تصرف المدين في بعض ماله واطلاقه في بعض ، لما يترتب على ذلك من مشكلات كبيرة في التعيين والتخصيص ، وهذا مخالف لمباني التشريع الاسلامي »^(٢) .

المذهب السابع : وهو ما نحى اليه الأستاذ مصطفى الزرقاء في كتابه « المدخل الى نظرية الالتزام العامة في الفقه الاسلامي » ، ولعله أوجه المذاهب وأولها بالاعتبار ، وهو ان الذمة عبارة عن وصف شرعي مقدر ومفترض

في الشخص ، سواء أكان طبيعياً (وهو الانسان) أو حكماً (كالهيئات والمؤسسات والجمعيات والشركات وما الى ذلك) بحيث يعتبر بمثابة ظرف أو وعاء اعتباري تشغله الحقوق التي تترتب عليه^(٣) .

وبناء على ذلك عرفها بقوله : « هي محل اعتباري في الشخص تشغله الحقوق التي تتحقق عليه . فهي بهذا الاعتبار ذمة شخصية ، اي متصلة بالشخص نفسه لا بأمواله وثروته ، وهي غير محدودة السعة والاستيعاب ، فثبتت فيها الحقوق المالية وغير المالية مهما كان نوعها ومقدارها . فكما تُشغَلُ بحقوق الناس المالية تشغلها أيضاً الأعمال المستحقة كعمل الأجير ، وتشغلها الواجبات الدينية من صلاة وصيام ونذور وغيرها »^(٤) .

ويلاحظ في هذا المنهج عدم جعل الذمة محلاً اعتبارياً لثبوت كل من الحق والواجب كما هو مذهب جمهور الحنفية ، واعتبارها محلاً لثبوت الواجبات فقط ، دون ان تكون محلاً للحقوق التي تثبت لصاحبها قبل غيره .

ولعل مما يؤيد هذا المذهب أن الفقهاء على اختلاف مذاهبهم قد استعملوا في مصنفاتهم كلمة « الذمة » بهذا المعنى ، حيث جاء في قواعدهم الفقهية الكلية « الأصل براءة

(١) المدخل الى نظرية الالتزام العامة ص ١٨٨ ، وانظر التصرف الارادي والارادة المنفردة ص ٣٨ وما بعدها .

(٢) المدخل الى نظرية الالتزام العامة ١٨٩ .

(٣) و(٤) المدخل الى نظرية الالتزام العامة ص ١٩٠ .



الذمة» ومراد الفقهاء بذلك ان المرء يولد خالياً من كل دين أو التزام أو مسؤولية . فقد عَنُوا بالذمة في هذه القاعدة الوعاء الاعتباري الذي تستقر فيه الواجبات المتحققة على الشخص دون الحقوق الثابتة له .

وقد اتجه الأستاذ علي الخفيف في كتابه : « التصرف الارادي والارادة المنفردة » الى تأييد هذا المذهب في قصره مفهوم الذمة على الوعاء الاعتباري الذي يجمع الواجبات المستَحَقَّة للغير على الشخص دون الحقوق الثابتة له قَبْلَ الغير فقال :

« وإذ قد بينّا أنّ الذمة أمر افتراضي ، فاني أرى انه لا داعية لأن تفرض ولا لأن يقدر لها وجود الا حيث تدعو الحاجة الى ذلك الافتراض . ويظهر لي انه لا يظهر لهذا الافتراض داعية ولا حاجة بالنظر الى ثبوت الحقوق لأصحابها ، اذ لا مانع من أن يكون للشخص حقوق دون ان تقدر له ذمة . فليس من الضروري ان يفترض للحقوق محل يجمعها هو الذمة المفترضة ، بل يكفي في ثبوت الحقوق ان يكون لها صاحب ، وان يثبت له ذلك شرعا ، وان يكون لها ذمة مدين تُشغَل بها فتسمى بالنظر الى ذلك واجبات . ولا شك ان هذه نظرة الى الحق على انه امر مادي شأنه شأن المال . واذا لاحظنا ان مظهر وجود الحق في الخارج هو المطالبة به فعلا - ويكفي في ذلك تسليط الشارع على

هذه المطالبة - لم نجد داعية بعد ذلك الى افتراض ثبوت الحق في محل يسمى بالذمة بالنظر الى صاحبه»^(١) .

(ح) الشخصية الحكيمة والذمة :

تبين لنا من المذهب الأخير المرتضى في تعريف الذمة أنّ الشخص الاعتباري أو الحكي (كالهيئات والمؤسسات والجمعيات والشركات والمدارس والمستشفيات والمساجد والأوقاف ونحوها) يتمتع بالذمة كما يتمتع بها الشخص الطبيعي ، وان هذا الوصف الشرعي مقدر ومفترض فيها كما هو مقدر في الانسان .

يدل على ذلك احكام الفروع الفقهية في المذاهب الأربعة ، حيث أشار الفقهاء الى أن لهذه الجهات ذمما يناط بها ثبوت الالتزامات والواجبات عليها ، وان لم يصرحوا بثبوتها أو صرح بعضهم أحيانا بنفيها . فنظام الوقف مثلا يقوم على أساس اعتبار شخصية للوقف ، تتمتع بذمة مستقلة . . وهذه الذمة هي محل الواجبات ووعاء الديون والالتزامات المالية . . وبموجب ذلك يكون لهذه الشخصية الحكيمة أن تجري العقود والمعاملات من إجارة وبيع غَلَّة واستبدال وغير ذلك ، ويمثلها في ذلك كله من يلي القيام بمصالحها من قِيم أو ناظر أو متول^(٢) .

وان من اقوى الأدلة على اعتبار الفقه الاسلامي للشخصية الحكيمة وتمتعها بالذمة تصريح كثير من الفقهاء ان الوقف =

(١) التصرف الارادي والارادة المنفردة ص ٣٦ .

(٢) المدخل الى نظرية الالتزام العامة للاستاذ الزرقاء ص ٢٥٩

ينزع من يده ويضمنُ لجانب الوقف ما يوجب
الشرع ضمانه على كل أمين من موجبات
الخيانة أو التقصير أو التفريط^(٢).

ولعل منشأ فكرة تمتع الشخص الحكمي
بالذمة في الفقه الاسلامي ترجع الى ضرورة
قيام جهات دائمة ثابتة من المصالح العامة
التي لا تختص بشخص معين .. وهذه
الجهات يحتاج بقاؤها واستمرارها الى نفقات
دائمة لا تنقطع .. كما ان اداءها لوظيفتها
وتحقيقها لمقاصدها يتطلب ان ترصد لها
أموال ومستغلات لسدّ عوزها وحاجتها ، وان
تعقد من اجلها وباسمها عقود تترتب عليها
حقوق والتزامات مالية .. ويقوم على ذلك
الأوصياء والمتولون والقيمون لرعاية مصالحها
وتحقيق اغراضها ..

على ان هناك فرقا دقيقا بين ذمة الشخص
الطبيعي (وهو الانسان) وذمة الشخص
الحكمي وهو ان الذمة خاصة من خواص
الانسان الثابتة له تقديراً بشكل أصلي . أما
الأشخاص الاعتباريون فليس تمتعهم بالذمة
أصلياً ، وانما هو بطريق اللاحق بالشخص
الطبيعي في الحكم ..

فالولي على الوقف مثلاً يشتري ويبيع
ويؤجر ويستأجر باسم الوقف . وما يلزم ذلك
من حق أو واجب لا يتعلق بذمته هو ، لأنه
ليس مملوكاً له ، بل يكون للوقف أو عليه .
فاذا عُرِلَ وَحَلَ محلّه ولي آخر انتقلت النيابة
عن الوقف منه الى مَنْ يليه ، أي انتقلت
اختصاصات الأول الى الثاني وأصبح له حق
المطالبة بما للوقف ، وعليه اداء ما عليه .
واذا كان للوقف أرض مشتركة فباع الشريك
حصته كان للناظر أن يأخذها بالشفعة . وهو
لا يأخذها لنفسه ، بل لتضم إلى أرض الوقف
فتكون من املاكه ، ويُلْزَمُ بدفع ثمنها من
أمواله ، ولا معنى لدخول مال في ملك الوقف
وخروج آخر إلا ثبوت الذمة له ..

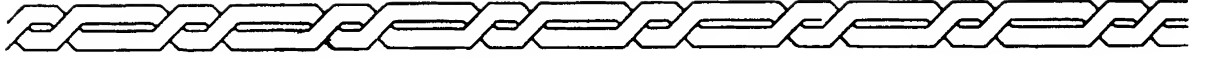
ثم ان لناظر الوقف وغيره من ممثلي
الهيئات الحكمية ذمماً باعتبارهم ممثلين لها
غير الذمم التي يتمتعون بها في معاملاتهم
وأموالهم الخاصة باعتبار شخصيتهم
المستقلة^(١) . حتى ان الرافق اذا كان هو
القيم المتولي على وقفه ، فخان مصلحة
الوقف أو اساء التصرف في أمواله أو خالف
الشروط التي اشترطها في الوقف ، فان الوقف

وكذا الاقتراض على الوقف عند الحاجة ان شرطه له
الواقف أو اذنه فيه الحاكم « (نهاية المحتج ٣٩٧/٥)
ويقول الحجاوي في الافناع : « وللناظر الاستدانة على
الوقف بلا اذن حاكم لمصلحة » . (كشف القناع ٤ /
٢٩٥) .

(١) الولاية على المال والتعامل بالدين للأستاذ علي حسب الله
ص ٨٥ .

(٢) المدخل الى نظرية الالتزام العامة ص ٢٦٠ .

= أهل للملك الحكمي وانه صالح لثبوت الديون عليه
ولاستحقاق الشفعة . ومن ذلك قول الخرشي « إن الموقوف
عليه يشترط فيه ان يكون اهلاً للملك الحكمي كالمسجد
أو حساً كالآدمي » (الخرشي على خليل ٨٠/٧) وفي
اسنى المطالب للشيخ زكريا الأنصاري : « لو كان للمسجد
شقص من أرض مشتركة مملوك له بشراء أو هبة ليصرف
في عمارته ، ثم باعد شريكه نصيبه فللقيم ان يشفع ان رآه
مصلحة » (اسنى المطالب ٣٦٥/٢) . ويقول الرملي في
باب الوقف : « ووظيفته - أي الناظر - الاجارة والعمارة ،



الفصل الثالث

أسباب ثبوت الدين

الأصل براءة ذمة الانسان من كل دين أو التزام أو مسؤولية ما لم يوجد سبب ينشئ ذلك ويُلزم به ، ومن هنا كان لا بد لثبوت أي دين من سبب موجب يقتضيه . . والباحث في كتب الفقه الاسلامي يجد ان اسباب وجوب الدين عديدة متنوعة ، غير أنه يمكن حصرها في ثمانية أسباب :

(أحدها) الالتزام بالمال : سواء كان في عقد يتم بين طرفين كالبيع والسلم والقرض والاجارة والزواج والطلاق على مال والحوالة والكفالة والاستصناع ونحوها ، أو كان في التزام فردي يتم بإرادة واحدة كالنذر عند سائر الفقهاء والالتزام المعروف عند المالكية^(١) .

ففي القرض مثلاً يلتزم المقترض أن يرد للمقرض مبلغاً من النقود أو أشياء مثلية يكون قد اقترضها منه ، وثبتت ديناً في ذمته . . وفي البيع يلتزم المشتري ان يدفع الثمن للبائع بعدما ثبت في ذمته بالعقد . أما التزام البائع بتسليم المبيع الى المشتري ، فانه ليس من قبيل

الدين ، وانما هو التزام بالعين^(٢) .

على ان جميع الديون التي تثبت في عقود المعاوضات لا تستقر في الذمة بعد لزومها الا بقبض البديل المقابل لها ، اذ به يحصل الأمن من فسخ العقد بسبب تعذر تسليمه الا ديناً واحداً ، وهو دين السلم ، فانه وان كان لازماً ، فهو غير مستقر ، لاحتمال طروء انقطاع المسلم فيه ، مما يؤدي الى انفساخ العقد وسقوط الدين .

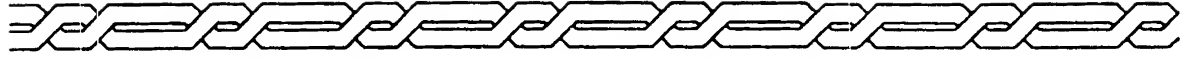
وتعليل ذلك ان استقرار الدين في اي عقد من عقود المعاوضات انما يعني الأمن من فسخ العقد بسبب تعذر حصول الدين المذكور ، لعدم وجود جنسه ، وامتناع الاعتياض عنه . . وذلك مخصوص بدين السلم دون بقية الديون ، لجواز الاعتياض عنها عند انقطاع جنسها^(٣) .

(والثاني) العمل غير المشروع المقتضي لثبوت دين على الفاعل : كالقتل الموجب للدية والجنايات الموجبة للأرش واتلاف مال الغير ، وكتعدي يد الأمانة أو تفريطها في المحافظة على ما بحوزتها من أموال ، كتعمد

(١) حيث ان المالكية يرون ان كل التزام فردي بهية أو صدقة أو حبس أو جائزة أو قرض على وجه الصلة وطلب البر والمكافأة وما أشبه ذلك من الوجوه المعروفة بين الناس في احتسابهم وحسن معاشرتهم لازم لصاحبه لا يقبل منه الرجوع عنه ، ولصاحب الحق فيه اذا كان معيناً ان يخاصمه فيه امام القضاء ، فيقضى عليه به . وقد جاء في « تحرير الكلام في مسائل الالتزام » للحطاب ان « من التزم الاتفاق على شخص مدة معينة أو مدة حياة المنفق أو المنفق عليه أو حتى يقدم زيد أو الى أجل مجهول لزمه ما لم يفلس أو يموت ، لأنه قد تقدم في كلام ابن رشد ان

المعروف على مذهب مالك وأصحابه لازم لمن أوجبه على نفسه ما لم يفلس أو يموت » . (انظر تحرير الكلام للحطاب ٢١٩/١ التزام التبرعات للأستاذ احمد ابراهيم ص ٦٦ ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثالثة ، ١٩٣٣ م ، التصرف الارادي والارادة المنفردة للأستاذ الخفيف ص ١٩٤ وما بعدها) .

(٢) مصادر الحق للسنهوري ١٠/١ وما بعدها ، الولاية على المال والتعامل بالدين للأستاذ علي حسب الله ص ٩٥ .
(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٣٢٦ ، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٥٠ .



العامة للأمة : إذا عجز بيت المال عن الوفاء بها أو للمساهمة في اغاثة المنكوبين واعانة المتضررين بزلزال مدمر أو حريق شامل أو حرب مهلكة ونحو ذلك مما يفجأ الناس ولا يتسع بيت المال لتحمله أو التعويض عنه^(٣) .

(والخامس) أداء ما يَظُنُّ أنه واجب عليه ، ثم يتبين براءة ذمته منه : كمن دفع الى شخص ديناً يظنه واجبا عليه ، وليس بواجب ، فله أن يرجع على القابض بما أخذه منه بغير حق ، ويكون ذلك ديناً في ذمته ، وذلك لأن من أخذ من غيره ما لا حق له فيه ، فيجب عليه رده اليه^(٤) . وقد نصت المادة (٢٠٧) من مرشد الحيران : « من دفع شيئاً ظاناً أنه واجب عليه ، فتبين عدم وجوبه ، فله الرجوع به على مَنْ قبضه منه بغير حق » .

(والسادس) القيام بعمل نافع للغير بدون اذنه : وهو نوعان :

النوع الأول : أن يأتي بعمل يلزم الغير أو يحتاجه بدون اذنه ، كمن انفق عن غيره نفقة واجبة عليه أو قضى عنه ديناً ثابتاً في ذمته ، ولم ينو المنفق بذلك التبرع ، فإن ما دفعه يكون ديناً في ذمة المنفق عنه . وعلى ذلك

الأجير الخاص اتلاف الأعيان التي تحت يده أو اهماله في حفظها ، وكتعدي المستأجر بمخالفته شرط المؤجر نصاً أو دلالة ، بأن حَمَلَ الدابة المستأجرة حملاً أثقل من المتفق عليه أو أكثر مما تطيق فهلكت ، وكاستعمال الوديع للوديعة أو الامتناع عن تسليمها لصاحبها بغير عذر أو ترك حفظها حتى هلكت ..

ويلحق بذلك في الحكم هلاك الأموال في الأيدي الضامنة لها مهما كان سبب الهلاك ، كتلف المغصوب في يد الغاصب وهلاك المتاع في يد الأجير المشترك أو القابض على رسوم الشراء^(١) .

(والثالث) تحقيق ما جعله الشارع منوطاً لثبوت حق مالي : كحولان الحول على النصاب في الزكاة ، واحتباس المرأة في نفقة الزوجية ، وحاجة القريب في نفقة الأقارب .. فإذا وجد سبب في ذلك وجب الدين في ذمة من قضى الشارع بالزامه به^(٢) .

(والرابع) ايجاب الامام لبعض التكاليف المالية على القادرين عليها للوفاء بالمصالح

مصادر الحق للسنهوري ١١/١ ، الولاية على المال والتعامل بالدين للأستاذ علي حسب الله ص ٩٩ ، التزام التبرعات للأستاذ احمد ابراهيم ص ٦٩ وما بعدها (منشور في مجلة القانون والاقتصاد السنة الثالثة ١٩٣٣) ، نظرية الضمان للدكتور وهبة الزحيلي ص ٢١١ ، درر الحكام شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر ٨٦/١ . وهذه القضية فرع للقاعدة الفقهية الكلية : « لا يجوز لأحد أخذ مال أحد بلا سبب شرعي » (م ٩٧ من المجلة) .

(١) الولاية على المال والتعامل بالدين ص ٩٥ ، مصادر الحق للسنهوري ١١/١ ، نظرية الضمان للدكتور الزحيلي ص ١٧٥ .

(٢) مصادر الحق ١١/١ ، الولاية على المال والتعامل بالدين ص ٩٥ .

(٣) الولاية على المال والتعامل بالدين ص ٩٥ ، وانظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٤٢/٢ .

(٤) نظرية الحق للدكتور احمد فهمي أبو سنة ص ١٩٤ ،



نصّ المالكية والحنابلة^(١) خلافاً للشافعية والحنفية^(٢).

ومن امثلة ذلك ما جاء في باب اللقطة من «منح الجليل»: «وان أنفق الملتقط على اللقطة نفقة خير ربها بين فكها بدفع عوض النفقة للملتقط أو اسلامها لملتقطها في النفقة التي أنفقها عليها»^(٣).

وفي كتاب الجعالة من «شرح

الخرشي»: «ان المالك اذا قال: من أتى بعبيد الآبق أو بعيري الشارد فله كذا، أو لم يقل ربه شيئاً، فجاء به شخص لم يسمع كلام سيده، لكن عادته طلب الضوال والاباق، فانه يستحق جعل مثله.. فان لم تكن عادته طلب ما ذكر فلا جعل له، وله النفقة»^(٤). وانما نفى الجعل لغير ذي العادة، لأن اتيانه بالضال والشارد والآبق يترجح فيه قصد التبرع بخلاف النفقة.

(١) شرح الخرشي ١٢٨/٧، القواعد لابن رجب ص ١٤٣ وما بعدها، اعلام الموقعين ٢/ ٤١٤ - ٤٢٠، القياس لابن تيمية ص ٣٨ وما بعدها، الزرقاني على خليل ٦٣/٧، ١١٦، نظرية الحق للدكتور أبو سنة ص ١٩٢، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٣٢/٩.

(٢) وقد جاء في م (٢٠٥) من «مرشد الحيران»: «إذا قضى أحد دين غيره بلا أمره سقط الدين عن المدين، سواء قبل أو لم يقبل، ويكون الدافع متبرعا لا رجوع له على المدين بشيء مما دفعه بلا أمره، ولا رجوع له على رب الدين القابض لاسترداد ما دفعه إليه». وحيثهم على ذلك: أن من أدى عن غيره واجبا عليه من دين أو نفقة على قريب أو زوجة من غير اذنه، فهو إما فضولي، وهو جدير بأن يفوت عليه ما فوته على نفسه أو متفضل فعوضه على الله دون من تفضل عليه، فلا يستحق مطالبته. (انظر اعلام الموقعين ٤٧/٢) وقد ذكر العلامة علي حيدر في كتابه «درر الحكام شرح مجلة الأحكام» قاعدة الحنفية في هذا النوع وهي «أن من أدى مصروفا عائدا على غيره بدون امره أو اذن الحاكم يكون متبرعا» ولهذه القاعدة فروع منها:

أ- إذا وفى شخص دين آخر بدون أمره يكون متبرعا. (درر الحكام ١١٤/٢، ٦٣٨/٣).

ب- إذا دفع الراهن أو المرتهن من تلقاء نفسه مصروفا على الرهن يلزم الآخر بدون أمره أو اذن الحاكم، يعتبر متبرعا، ولا يحق له المطالبة به، لأنه ليس مضطرا لهذا الانفاق طالما انه مقتدر على استحصال امر من الحاكم به، لتأمين حقه بالرجوع الى المستفيد بما أدى عنه. وعلى ذلك نصت المجلة في (٧٢٥م) (انظر درر الحكام ١١٢/٢).

وما بعدها ٦٤٢/٣ ج- اذا أدى المستأجر المصاريف اللازمة على المؤجر بلا أمره يكون متبرعا. (م ٥٢٩ من المجلة) وانظر درر الحكام ٥١٧/١ وما بعدها ١١٤/٢. واذا اعطى المستأجر الحيوان المأجور علفا بدون امر المؤجر يكون متبرعا (م ٥٦١ من المجلة) وانظر درر الحكام ٥٥١/١، ١١٤/٢، ٦٤٢/٣. د- اذا كفل شخص دين آخر بدون أمره يكون متبرعا. (درر الحكام ٦٩٤/١، ١١٤/٢). هـ- اذا صرف المودع على الوديعة بلا أمر صاحبها أو اذن الحاكم يعد متبرعا. (انظر ٧٨٦ من المجلة، درر الحكام ١١٤/٢، ٢٥٢، ٦٤٢/٣). و- اذا عمر الشريك الملك المشترك من تلقاء نفسه بدون اذن الشريك أو الحاكم يعد متبرعا. (انظر م ١٣١١ من المجلة وم ٧٦٥-٧٦٨ من مرشد الحيران ودرر الحكام ١١٤، ٣/ ٣٣٤ وما بعدها). ز- اذا صالح أحد فضولا عن دعوى واقعة بين شخصين وادى بدل الصلح من ماله، يكون متبرعا في بدل الصلح. (انظر م ١٥٤٤ من المجلة، درر الحكام ١١٤/٢، ٢٠/٤). ح- لو أنشأ أحد دارا أو عمرها لصاحبها بدون أمره كان البناء أو العمارة لصاحب العرصة أو الدار، ويكون المنشئ متبرعا فيما انفق. (درر الحكام ٦٤٢/٣). ط- لو أنفق شخص على عرس آخر بلا اذنه كان متبرعا. (درر الحكام ٦٤٢/٣). (٣) منح الجليل لعليش ١٢٩/٤. (٤) الخرشي على خليل ٦٤/٧.

« اعلام الموقعين » هذا الأصل فقال : « ومما يدلُّ على ان من أدى عن غيره واجبا انه يرجع عليه به قوله تعالى : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ (٣) ! وليس مِنْ جَزَاءِ هذا المحسن بتخليص مَنْ أحسن اليه باداء دينه وفك اسره منه وحلَّ وثاقه ان يضيع عليه معروفة واحسانه ، وان يكون جزاؤه منه باصاعة ماله ومكافأته عليه بالاساءة وقد قال النبي ﷺ « من أسدى اليكم معروفا فكافئوه » (٤) واي معروف فوق معروف هذا الذي افتكَّ أخاء من أسر الدين ؟ وأي مكافأة أقبح من اضاءة ماله عليه وذهابه ؟ ! وإذا كانت الهدية التي هي تبرع محض قد شرعت المكافأة عليها ، وهي من اخلاق المؤمنين ، فكيف يشرع جواز ترك المكافآت على ما هو من أعظم المعروف ؟ !

وقد عقد الله سبحانه وتعالى الموالاة بين المؤمنين ، وجعل بعضهم أولياء بعض ، فمن أدى عن وليه واجبا كان نائبه فيه بمنزلة وكيله ووليٍّ مَنْ أقامه الشرع للنظر في مصالحه لضعفه أو عجزه . ومما يوضح ذلك ان الأجني لو أقرض رب الدين قدر دينه ، واحاله به على المدين ملك ذلك ، وأي فرق

وجاء في « القواعد » لابن رجب انه « اذا قضى عنه ديناً واجبا بغير اذنه ، فانه يرجع به عليه . . ولو انفق على عبده الأبق في حال رده اليه ، فانه يرجع عليه بما انفق . . ولو اشترى اسيراً مسلماً حراً من أهل دار الحرب ، ثم أطلقه أو أخرجه الى دار الاسلام ، فله الرجوع عليه بما اشتراه به ، سواء أذن له أو لم يأذن ، لأن الأسير يجب عليه افتداء نفسه ليتخلص من الأسر ، فاذا فداه غيره ، فقد أدى عنه واجبا يرجع به عليه » (١) .

يقول ابن تيمية في كتابه « القياس » : « وقد تنازع الفقهاء فيمن أدى عن غيره واجبا بغير اذنه كالدين ، فمذهب مالك واحمد في المشهور عنه : له ان يرجع به عليه . ومذهب أبي حنيفة والشافعي : ليس له ذلك . واذا انفق نفقة تجب عليه ، مثل أن ينفق على ولده الصغير أو عبده ، فبعض أصحاب أحمد قال : لا يرجع . وفرقوا بين النفقة والدين . والمحققون من أصحابه سوا بينهما وقالوا : الجميع واجب » (٢) .

وقد نصر العلامة ابن القيم في كتابه

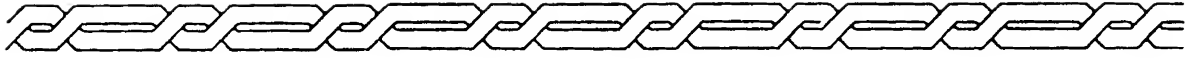
عن النبي ﷺ انه قال : « من أوتي اليه معروف فوجَدَ فليكافئه ، ومن لم يجد فليثن به ، فان من اثني به فقد شكره ومن كتمه فقد كفره » . (سنن البيهقي ١٨٢/٦) . وأخرج الترمذي وأبو داود والبيهقي وابن حبان في صحيحه والبخاري في الأدب المفرد عن جابر مرفوعاً « من أعطى عطاءً فوجَدَ فليجز به ، فإن لم يجد فليثن به ، فان من اثني فقد شكر ، ومن كتم فقد كفر » . (انظر عارضة الأحوذى ١٨٦ / ٨ ، سنن البيهقي ١٨٢/٦ ، منتجب كنز العمال ٢٤/٣) .

(١) القواعد ص ١٤٣ وما بعدها .

(٢) القياس لابن تيمية ص ٣٨ .

(٣) الآية ٦٠ من الرحمن .

(٤) الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ « من اتى اليكم معروفا فكافئوه ، فان لم تجدوا فادعوا له حتى تعلموا انكم كافئتموه » قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه للخلاف الذي بين أصحاب الأعمش فيه . (انظر المستدرک للحاكم ٦٤/٢) . وفي رواية للبيهقي عن جابر



شرعي أو معنوي بين أن يوفيه ويرجع به على
المدين ، أو يقرضه ويحتال به على
المدين ؟؟ وهل تفرق الشريعة المشتملة على
مصالح العباد بين الأمرين^(١) ؟!

ثم قال بعد ذلك : « الشأن فيمن عمل في
مال غيره عملاً بغير اذنه ليتوصل بذلك العمل
الى حقه أو فعلة حفظاً لمال المالك واحترازاً
له من الضياع ، فالصواب انه يرجع عليه
باجرة عمله . وقد نص عليه الامام احمد
رضي الله عنه في عدة مواضع منها : أنه اذا
حصد زرعه في غيبته ، فانه نصّ على انه
يرجع عليه بالأجرة ، وهذا من احسن الفقه ،
فانه اذا مرض أو حبس أو غاب ، فلو ترك
زرعه بلا حصاد لهلك وضاع ، فإذا عليم من
يحصده له انه يذهب عليه عمله ونفقته
ضياعا ، لم يُقدّم على ذلك ، وفي ذلك من
اضاعة المال والحاق الضرر بالمالك ما تأباه
الشريعة الكاملة . فكان من أعظم محاسنها
أن أذنت للأجنبي في حصاده والرجوع على
ماله بما أنفق عليه حفظاً لماله ومال المحسن
اليه ، وفي خلاف ذلك اضاعة لماليهما أو مال
أحدهما .

ومنها : ما نصّ عليه فيمن عمل في قناة
رجل بغير اذنه ، فاستخرج الماء . قال : لهذا
الذي عمل نفقته . ومنها : لو انكسرت سفينة

فوقع متاعه في البحر ، فخلصه رجل ، فانه
لصاحبه وله عليه اجرة مثله . وهذا احسن من
ان يقال : لا أجرة له فلا تطيب نفسه
بالتعرض للتلف والمشقة الشديدة ويذهب
عمله باطلاً أو يذهب مال الآخر ضائعاً ، وكل
منهما فساد محض ، والمصلحة في خلافه
ظاهرة ، والمؤمنون يرون قبيحا أن يذهب
عمل مثل هذا ضائعاً ومال هذا ضائعاً ويرون
من أحسن الحسّن أن يسلم مال هذا وينجّع سعي
هذا والله الموفق^(٢) .

والنوع الثاني : ان يقوم بعمل يحتاجه
لمصلحة نفسه ولا يتوصل اليه الا باسداء نفع
لغيره يحتاجه ، ولم يأذن له فيه .

كما اذا أعار شخص لآخر عينا ليرهنها
بدين عليه ، ولما أراد المعير استردادها لم
يتمكن من ذلك الا بقضاء دين المرتهن
ففعل ، فانه يرجع على المستعير بالدين .
وبهذا قال جمهور الفقهاء^(٣) ، وعليه نصت
مجلة الأحكام العدلية ، حيث جاء في م
(٧٣٢) منها : « لصاحب الرهن المستعار أن
يؤاخذ الراهن المستعير لتخليصه وتسليمه
ايه ، واذا كان المستعير عاجزاً عن اداء الدين
لفقره^(٤) ، فللمعير ان يؤدي ذلك الدين
ويستخلص ماله من الرهن ، ويرجع بذلك
على الراهن » .

(١) اعلام الموقعين ٤١٩/٢ .

(٢) تبين الحقائق للزيلعي ٨٩/٦ ، رد المحتار ٣٣١/٥

(٣) التعبير بـ « لفقره » ليس قيداً احترازياً ، فلو كان المستعير

غنياً ، ولم يتمكن المعير من استرداد عارثته الا بوفاء دين

المرتهن ، ففعل ، كان له ان يرجع على المستعير بالدين .

(٤) انظر درر الحكام ١٣٠/٢ .

(١) اعلام الموقعين ٤١٩/٢ وما بعدها .

(٢) اعلام الموقعين ٤١٩/٢ وما بعدها .

(٣) نظرية الحق للدكتور أبو سنة ص ٩٣ ، القواعد لابن رجب ص

١٤٦ وما بعدها ، وانظر ١٣١٠ - ١٣١٦ من المجلة وم ٧٦٥ -

٧٦٨ ، ٧٧٢ من مرشد الحيران ، درر الحكام شرح مجلة



اذنه ، وقد رجع به ، ويقول : اذا بنى صاحبُ العلو السفلى بغير اذن المالك لزم الآخر غرامة ما يخصه^(٤) ، واذا انفق المرتهن على الرهن في غيبة الراهن رجع بما أنفق^(٥) ، وإذا اشترى اثنان من واحد عبدا بألف فغاب أحدهما ، فأدى الحاضر جميع الثمن ليستلم العبد كان له الرجوع .

والشافعي يقول : اذا أعار عبدَ الرجل ليرهنه فرهنه ، ثم ان صاحب الرهن قضى الدين بغير اذن المستعير وافتك الرهن رجع بالحق ، واذا استأجر جَمَلاً ليركبها فهرب الجَمَل ، فانفق المستأجر على الجَمَل ، رجع بما أنفق . وإذا ساقى رجلاً على نخله فهرب العامل ، فاستأجر صاحب النخل من يقوم مقامه رجع عليه به . والليث اذا أنفق عليه أهل المحلة ، ثم استفاد مالا رجعوا عليه . وان أذن له في الضمان فضمن ثم أدى الحق بغير اذنه رجع عليه .

أما المالكية والحنابلة فهم أعظم الناس قولاً بهذا الأصل ، والمالكية أشدّ قولاً به .

ومما يوضح ذلك : انّ الحنفية قالوا في هذه المسائل : ان هذه الصور كلها أحوجته الى استيفاء حقه أو حفظ ماله ، فلولا عمارة السفلى لم يثبت العلو ، ولو لم يقض الوارث الغرماء ، لم يتمكن من أخذ حقه من التركة بالقسمة ، ولو لم يحفظ الرهن بالعلف لتلف

وقد أورد العلامة علي حيدر في كتابه « درر الحكام شرح مجلة الأحكام » قاعدة مذهب الحنفية في نفقات الأموال المشتركة التي توضح اعتبارهم هذا النوع سبباً من أسباب ثبوت الدين فقال : « إذا كان احد الشريكين مضطراً الى تعمير الملك المشترك وعلى الانفاق عليه ، فان شريكه لا يكون مجبوراً على العمل معه . أي إذا راجع الشريك الراغب في التعمير القاضي ، فليس للقاضي اجبار الشريك الممتنع على التعمير ، فاذا صرف الشريك باذن شريكه او باذن القاضي ، فله الرجوع بما صرفه ، واذا صرف بدون اذنيهما ، فيرجع بقيمة تعميره^(١) .

وجاء في « القواعد » لابن رجب الحنبلي : « إذا هرب المساقى قبل تمام العمل ، استؤجر عليه مَنْ يتمه . . وإذا أعاره شيئاً ليرهنه ثم افتكه المعير بقضاء الدين ، فانه يرجع عليه بما دفع . . ولو قضى احد الورثة الدين عن الميت ليزول تعلقه بالتركة ، فانه يرجع ايضا بما أدى . . »^(٢) .

وقد نصر العلامة ابن القيم في كتابه « اعلام الموقعين » هذا الأصل فقال : « فأبو حنيفة يقول : إذا قضى بعض الورثة دين الميت ليتوصل بذلك الى أخذ حقه من التركة بالقسمة ، فانه يرجع على التركة بما قضاه^(٣) ، وهذا واجب قد أداه عن غيره بغير

(٤) انظر درر الحكام ١١٣/٢ ، ٣٣١/٣ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ .

(٥) اشترط الحنفية في هذه الحالة اذن الحاكم بالانفاق حتى

يرجع المرتهن على الراهن بالنفقة . (انظر درر الحكام

١١٢/٢ ، ١١٣ ، ١١٤) .

(١) درر الحكام ٣٣١/٣ وانظر نفس المرجع ١١٣/٢ ،

٣٤٢/٣ وما بعدها .

(٢) القواعد لابن رجب ص ١٤٨ .

(٣) انظر درر الحكام ٦٤٠/٣ .



قوام ، ولا بد للنخيل من سقي وعمل عليها ، فكأنه قد حصل الأذن فيها في الانفاق عرفا ، والاذن العرفي يجري مجرى الاذن اللفظي»^(١) .

(والسابع) الفعل المشروع حالة الضرورة اذا ترتب عليه اتلاف مال الغير : كمن أكل طعام غيره بغير اذنه مضطرا لدفع الهلاك عن نفسه ، فان ترخيص الشارع واباحت استهلاك مال الغير بدون اذنه لداعي الضرورة لا يسقط عن الفاعل المسؤولية ولا يُعفيه من ثبوت مثل ما أتلفه أو قيمته دينا في ذمته لمالكه ، إذ الاباحة للاضطرار لا تنافي الضمان^(٢) ، لأن اذن الشارع العام انما ينفي الاثم والمؤاخذه بالعقاب ، ولا يعفي من تحمل تبعة الإلتلاف بخلاف اذن المالك^(٣) ، وللقاعدة الفقهية الكلية « الاضطرار لا يبطل حق الغير » (م ٣٣ من المجلة) وبهذا قال جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة والمالكية على المشهور عندهم وغيرهم^(٤) .

محل الوثيقة ، ولو لم يستأجر على الشجر من يقوم مقام العامل لتعطلت الثمرة ، وحقه متعلق بذلك كله ، فاذا انفق كانت نفقته ليتوصل الى حقه ، بخلاف من أدى دين غيره فانه لا حق له هناك يتوصل الى استيفائه بالاداء ، فافترقا ، وتبين ان هذه القاعدة لا تلزما ، وان مَنْ أدّى عن غيره واجبا من دين أو نفقة على قريب أو زوجة فهو إمّا فضولي ، وهو جدير بان يفوت عليه ما فوته على نفسه ، أو متفضل فحوالته على الله دون من تفضل عليه ، فلا يستحق مطالبته .

وزادت الشافعية وقالت : لما ضمن له المؤجر تحصيل منافع الجمال ، ومعلوم انه لا يمكنه استيفاء تلك المنافع الا بالعلف ، دخل في ضمانه لتلك المنافع اذنه له في تحصيلها بالانفاق عليها ضمنا وتبعا ، فصار ذلك مستحقا عليه بحكم ضمانه عن نفسه ، لا بحكم ضمان الغير عنه . يوضحه : ان المؤجر والمساقى قد علما انه لا بد للحمي من

٣٨/١ وما بعدها ، أحكام الرخص في الشريعة الاسلامية للدكتور حسين خلف الجبوري ص ٢٦ (بحث منشور في مجلة البحث العلمي و احياء التراث الاسلامي العدد الثاني عام ١٣٩٩ هـ) وهناك رأي ثالث عند المالكية وبه قال ابن حزم الظاهري وهو ان المضطر الى طعام الغير لدفع الهلاك عن نفسه انما يضمن قيمته لصاحبه ان كانت معه - اي بأن كان معه مال حاضر - والا فلا شيء عليه لوجوب بذل ربه له (انظر الزرقاني على خليل وحاشية البناي عليه ٣٠/٣ ، منح الجليل وحاشية لعليش ٥٩٩/١ ، المحلى لابن حزم ٣٣٠/٨) . وقد رد القاضي عبد الوهاب البغدادي في كتابه « الاشراف على مسائل الخلاف » هذا الرأي القاضي بنفي الضمان المالي عن المضطر اذا لم يكن معه مال =

(١) اعلام الموقعين عن رب العالمين ٤١٧/٢ وما بعدها .
(٢) رد المحتار على الدر المختار ٢١٥/٥ .

(٣) وهو ما عبر عنه الامام القرافي بقوله : « الاذن العام من قبل صاحب الشرع في التصرفات لا يسقط الضمان ، واذن المالك الأدمي في التصرفات يسقطه » . (الفروق ١٩٥/١) .

(٤) انظر رد المحتار ٢١٥/٥ ، المذهب ٢٥٧/١ ، التنبيه للشيرازي ص ٥٣ ، نهاية المحتاج ١٥٢/٨ وما بعدها ، القواعد لابن رجب ص ٦٩ ، ٧٢ ، الطرق الحكمية لابن القيم ص ٢٦٢ ، الفروق للقرافي ٩/٤ ، نظرية الضمان للدكتور وهبة الزحيلي ص ٢٢١ وما بعدها ، نظرية الضرورة الشرعية للدكتور وهبة الزحيلي ص ٢٥٩ - ٢٦١ ، ٣٠٥ - ٣٠٧ ، درر الحكماء شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر

بحسب الامكان . وانتقال الملك بعوض هو أدنى رتب الانتقال ، وهو أقرب لموافقة الأصل من الانتقال بغير عوض»^(٤) .

ويقول المرحوم علي حيدر في كتابه « درر الحكام شرح مجلة الأحكام » في شرحه لقاعدة « الاضطرار لا يبطل حق الغير » : « ان الاضطرار وان اباح للمضطر تناول واتلاف مال الغير دون ان يترتب عليه عقاب ، فانه لا يكون سببا للخلاص من الضمان . . ولو اعترض بأن قاعدة الضرورات ما دامت تبيح المحظورات فيجب عدم الضمان ! فيجاب بأن القصد من الاباحة هذه انما هو تجويز اتلاف المال بدون رضا صاحبه ، وألا يُعَدَّ الفاعل غاصبا ، الا انه من الناحية الأخرى يجب الضمان ، لأن الاباحة لا تكون سببا لضياع الحقوق على ذويها»^(٥) .

(والثامن) اداء واجب مالي يلزم الغير بناء على طلبه . كما اذا أمر شخص غيره بأداء دينه فأداه المأمور من ماله عنه ، فان ما دفعه يكون ديناً في ذمة الأمر للمأمور ، يرجع عليه به ، سواء شرط الأمر رجوعه - بأن قال له : أدّ ديني على ان أؤديه لك بعد - أو لم يشترط ذلك ، بأن قال له : أدّ ديني فقط ، فأداه»^(٦) .

يقول العز بن عبد السلام في كتابه « قواعد الأحكام » : « المضطر في المخصصة إذا وجد طعام أجنبى أكله بقيمته»^(١) . ويقول ايضا : « اذا اضطر الى اكل مال الغير أكله ، لأن حرمة مال الغير أخف من حرمة النفس ، وفوات النفس أعظم من اتلاف مال الغير يبدل»^(٢) .

وفي « القواعد » لابن رجب الحنبلي : « ولو قتل حيوانا لغيره في مخصصة ليحيى به نفسه ضمنه . . ، ولو اشرفت السفينة على الغرق فألقى متاع غيره ليخففها ضمنه»^(٣) .

وجاء في كتاب « الفروق » للقرافي المالكي : « إذا اضطر الى طعام غيره فأكله في المخصصة جاز ، وهل يضمن له القيمة أو لا؟ قولان (أحدهما) لا يضمن ، لأن الدفع كان واجبا على المالك ، والواجب لا يؤخذ له عوض . (والقول الثاني) يجب . وهو الأظهر والأشهر ، لأن اذن المالك لم يوجد ، وانما وجد اذن صاحب الشرع ، وهو لا يوجب سقوط الضمان . وانما ينفي الاثم والمؤاخذه بالعقاب . ولأن القاعدة ان الملك اذا دار زواله بين المرتبة الدنيا والمرتبة العليا ، حُمِلَ على الدنيا استصحابا للملك

= حاضر فقال : « اذا اضطر الى طعام الغير ولا عوض معه في الحال أخذه بعوض في ذمته ، خلافا لمن قال يأخذه بغير عوض ، لأن ذمة الانسان تجري مجرى عين ماله ، فلما ثبت أنه لو كان واجداً للمال لم يجز ان يأكله الا بعوض يبدله ، كذلك اذا كان له ذمة » (الاشراف ٢ / ٢٥٨) .

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ١٧٦/٢ .

(٢) قواعد الأحكام ٩٤/١ .

(٣) القواعد لابن رجب ص ٣٧ .

(٤) الفروق ١ / ١٩٦ .

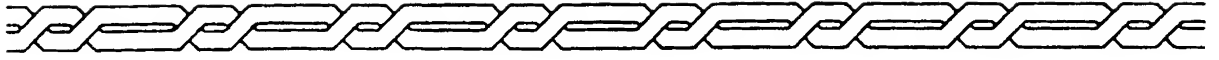
(٥) درر الحكام ٣٨/١ وما بعدها .

(٦) رد المحتار ٦٧٤/٢ ، تكملة رد المحتار ٣٣٤ / ٢ ، درر

الحكام شرح مجلة الأحكام ٦٣٧ / ٣ وما بعدها . وانظر

« ١٥٠٦ » من المجلة ، اختلاف الفقهاء لابن جرير

الطبري ٦٢/٢ وما بعدها .



دفعه ، سواء اشترط عليه الرجوع أو لم يشترط^(١) .

وقد جاء في م / ٢٠٠ / من « مرشد الحيران » : « إذا أمر أحد غيره بشراء شيء له أو ببناء داره من مال نفسه ، ففعل المأمور ذلك ، فله الرجوع على الأمر بضمن ما اشتراه له ، وبما صرفه على العمارة بأمره ، ولو لم يشترط الرجوع عليه » .

وكذا لو أمر شخص آخر بأن يكفله بالمال ، فكفله ، ثم أدى الكفيل ما كفل به ، فإنه يرجع على المكفول بما أدى عنه^(٢) .

وقد جاء في المادة / ٨٦٢ / من « مرشد الحيران » : « إذا أدى الكفيل ما كفل به من ماله ، فله الرجوع بما أدى على الأصيل إن كانت الكفالة بأمر الأصيل ، وكان الأصيل ممن يجوز اقراره على نفسه » .

د. نزيه كمال حماد

وعلى ذلك نصت المادة / ١٩٨ / من « مرشد الحيران » حيث جاء فيها : « من قام عن غيره بواجب عليه من الواجبات الدنيوية ، كما إذا قضى دينه بأمره أو أنفق من مال نفسه على عيال غيره ومن تلزمه نفقتهم بأمره ، رجع على الأمر بما أداه عنه ، وقام مقام الدائن الأصلي في مطالبته به ، سواء اشترط الرجوع عليه أو لم يشترطه » .

وكذا المادة / ١٩٩ / من « مرشد الحيران » ونصها : « من قضى مغارم غيره بأمره ، أو أدى عنه عوائد أو رسوما مطلوبة منه بأمره ، أو كفل عنه لغريمه دينه بأمره ودفعه إليه ، فله الرجوع بما دفعه على الأمر ، ولو لم يشترط الرجوع عليه » .

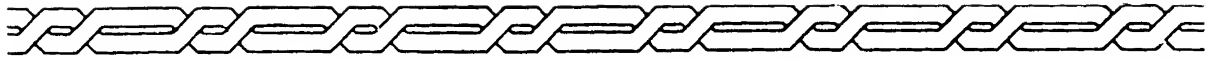
ومثل ذلك مالو أمر شخص آخر بشراء شيء له أو ببناء دار أو دكان أو غير ذلك ، ففعل المأمور ذلك ، فإنه يرجع على الأمر بما

(٢) رد المختار ٤ / ٢٧١ ، المغني لابن قدامة ٥ / ٨٦ ،
الاشراف على مسائل الخلاف ٢ / ٢١ .

(١) تكملة رد المختار ٢ / ٣٣٤ ، درر الحكام لعلي حيدر
٣ / ٦٤١ ، وانظر « ١٥٠٨ » من المجلة .

مَراجِعُ البَحْثِ

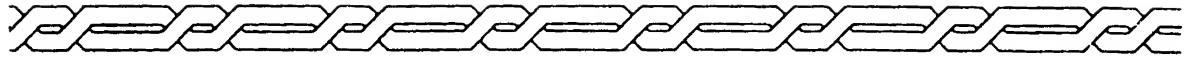
- ١ - أحكام القرآن لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي المالكي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ .
الطبعة الاولى بدار احياء الكتب العربية بالقاهرة سنة ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م .
- ٢ - أسنى المطالب شرح روض الطالب لشيخ الاسلام زكريا الانصاري الشافعي . المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٣ هـ .
- ٣ - الاشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ .
طبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م .
- ٤ - الاشباه والنظائر لزين العابدين بن ابراهيم بن نجيم الحنفي المتوفى سنة ٩٧٠ هـ . طبعة مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع بمصر سنة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٨ م .
- ٥ - الاشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي المتوفى سنة ٤٢٢ هـ . مطبعة الارادة بتونس (من غير تاريخ) .
- ٦ - اعلام الموقعين عن رب العالمين لمحمد بن ابي بكر بن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ .
طبعة دار الجيل ببيروت لبنان سنة ١٩٧٣ م .
- ٧ - التزام التبرعات للاستاذ احمد ابراهيم . مجلة القانون والاقتصاد . السنة الثالثة ١٩٣٣ م .
- ٨ - الأموال ونظرية العقد في الفقه الاسلامي للدكتور محمد يوسف موسى . طبعة دار الكتاب العربي بالقاهرة سنة ١٣٧٢ هـ .
- ٩ - الاهلية وعوارضها للاستاذ احمد ابراهيم . مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣١ م .
- ١٠ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني المتوفى سنة ٥٨٧ هـ .
الطبعة الاولى بشركة المطبوعات العلمية بمصر سنة ١٣٢٧ هـ .
- ١١ - البهجة شرح التحفة لابي الحسن علي بن عبد السلام التسولي المالكي . وبهامشه شرح التاودي على التحفة . مطبعة مصطفى محمد بالقاهرة سنة ١٣٧١ هـ .
- ١٢ - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق لعثمان بن علي الزيلعي الحنفي . وبهامشه حاشية أحمد الشلبي عليه الطبعة الاولى بالمطبعة الاميرية ببولاق مصر سنة ١٣١٤ هـ .
- ١٣ - تحرير الكلام في مسائل الالتزام لمحمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطّاب المتوفى سنة ٩٥٤ هـ . مطبوع ضمن فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك للشيخ محمد احمد عlish المتوفى سنة ١٢٩٩ هـ . طبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م .
- ١٤ - تحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندي المتوفى سنة ٥٣٩ هـ . تحقيق الدكتور محمد زكي عبد البر الطبعة الاولى بمطبعة جامعة دمشق سنة ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م .



- ١٥ - التصرف الارادي والارادة المنفردة للاستاذ علي الخفيف . مطبعة الجبلاوي بالقاهرة سنة ١٩٦٤ م .
- ١٦ - تهذيب الاسماء واللغات لمحيي الدين بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ . الطبعة المنيرية بمصر .
- ١٧ - الجامع لاحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن احمد الانصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٧١ هـ . ط . دار الكتب المصرية .
- ١٨ - حاشية سليمان البجيرى على شرح منهج الطلاب لشيخ الاسلام زكريا الانصاري . مطبعة دار الكتب العربية الكبرى بمصر سنة ١٣٣٠ هـ .
- ١٩ - حاشية سليمان الجمل على شرح المنهج للشيخ زكريا الانصاري . المطبعة الميمنية بالقاهرة سنة ١٣٠٥ هـ .
- ٢٠ - حاشيتا قليوبي وعميرة على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين للنووي . الطبعة الرابعة بمطبعة احمد بن سعد بن نبهان واولاده بالقاهرة سنة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ٢١ - حاشية محمد بن أحمد الرهوني المالكي على شرح الزرقاني لمختصر خليل . الطبعة الاولى بالمطبعة الاميرية ببولاق سنة ١٣٠٦ هـ .
- ٢٢ - درر الحكام شرح مجلة الاحكام : لعلي حيدر . تعريب المحامي فهمي الحسيني . طبعة مكتبة النهضة ببيروت - بغداد من غير تاريخ .
- ٢٣ - رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الابصار لمحمد امين الشهير بابن عابدين . الطبعة الثانية بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .
- ٢٤ - شرح عبد الباقي الزرقاني على مختصر خليل . وبهامشه حاشية محمد بن الحسن البناني عليه . مطبعة محمد مصطفى بالقاهرة سنة ١٣٠٧ هـ .
- ٢٥ - شرح محمد بن عبد الله الخرشي على مختصر خليل وبهامشه حاشية علي العدوي الصعيدي عليه . مطبعة بولاق بالقاهرة سنة ١٣١٨ هـ .
- ٢٦ - شرح منتهى الارادات لمنصور بن يونس البهوتي الحنبلي المتوفى سنة ١٠٥١ هـ . طبعة القاهرة .
- ٢٧ - العذب الفائض شرح عمدة الفارض لابراهيم بن عبد الله بن ابراهيم الفرضي الحنبلي . طبعة القاهرة .
- ٢٨ - فتح الغفار بشرح المنار لزين الدين بن ابراهيم بن نجيم المتوفى سنة ٩٧٠ هـ . مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م .
- ٢٩ - فتح القدير شرح الهداية لكمال الدين بن الهمام الحنفي . وبهامشه شرح العناية على الهداية لمحمد بن محمود البابر تي المتوفى سنة ٧٨٦ هـ . الطبعة الاولى بالمطبعة الاميرية ببولاق مصر سنة ١٣١٧ هـ .



- ٣٠- الفروق لشهاب الدين احمد بن ادريس الصنهاجي المشهور بالقرافي . وبهامشه حاشية قاسم بن عبد الله الانصاري المعروف بابن الشاط المالكي . مطبعة دار احياء الكتب العربية بالقاهرة سنة ١٣٤٤ هـ .
- ٣١- القواعد لأبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥ هـ . طبعة مكتبة الكليات الازهرية بالقاهرة سنة ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢ م .
- ٣٢- قواعد الاحكام في مصالح الانام لعز الدين بن عبد السلام السلمي المتوفى سنة ٦٦٠ هـ . ط . مكتبة الكليات الازهرية بالقاهرة سنة ١٣٨٨ هـ/١٩٦٨ .
- ٣٣- القياس في الشرع الاسلامي لتقي الدين احمد بن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨ هـ الطبعة الثالثة بالمطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٨٥ هـ .
- ٣٤- كشاف اصطلاحات الفنون لمحمد أعلى بن علي التهانوي . ط . كلكتة بالهند سنة ١٨٦٢ هـ .
- ٣٥- كشاف القناع عن متن الاقناع لمنصور بن يونس البهوتي الحنبلي المتوفى سنة ١٠٥١ هـ . مطبعة الحكومة بمكة المكرمة سنة ١٣٩٤ هـ .
- ٣٦- كشف الاسرار على اصول فخر الاسلام اليزدوي لعبد العزيز البخاري الحنفي . ط . استانبول سنة ١٣٠٧ هـ .
- ٣٧- لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري . ط . دار صادر بيروت .
- ٣٨- مجلة الاحكام العدلية . الطبعة الخامسة بتنسيق المحامي نجيب هوايني بيروت لبنان سنة ١٣٨٨ هـ/١٩٦٨ م .
- ٣٩- المدخل الى نظرية الالتزام العامة في الفقه الاسلامي للاستاذ مصطفى الزرقاء . طبعة دار الفكر .
- ٤٠- مرشد الحيران الى معرفة احوال الانسان في المعاملات الشرعية على مذهب ابي حنيفة للمغفور له محمد قدري باشا . الطبعة الرابعة بالمطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٣١ م .
- ٤١- مصادر الحق في الفقه الاسلامي للدكتور عبد الرزاق السنهوري . مطبعة دار المعارف بدمر سنة ١٩٦٨ م .
- ٤٢- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد المقري الفيومي المتوفى سنة ٧٧٠ هـ . المطبعة الاميرية ببولاك سنة ١٣٢٤ هـ/١٩٠٦ م .
- ٤٣- معجم مقاييس اللغة لاحمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة ٣٩٥ هـ . تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون . الطبعة الاولى بمطبعة دار احياء الكتب العربية بالقاهرة سنة ١٣٦٨ هـ .
- ٤٤- المغرب في ترتيب المعرب لناصر بن عبد السلام المطرزي المتوفى سنة ٦١٦ هـ . طبعة دار الكتاب العربي بيروت .
- ٤٥- المفردات في غريب القرآن للحسين بن محمد الراغب الاصبهاني المتوفى سنة ٥٠٢ هـ . مطبعة نور محمد بباكستان سنة ١٣٨٠ هـ/١٩٦١ م .



- ٤٦ - الملكية في الشريعة الاسلامية للدكتور عبا. السلام العبادي . طبعة مكتبة الاقصى بعمّان الاردن سنة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ٤٧ - منح الجليل شرح مختصر خليل لمحمد بن احمد بن محمد عlish المتوفى سنة ١٢٩٩ هـ المطبعة الاميرية الكبرى ببولاق مصر سنة ١٢٩٤ هـ .
- ٤٨ - مواهب الجليل شرح مختصر خليل لمحمد بن محمد بن عبد الرحمن الخطاب المالكي المتوفى سنة ٩٥٤ هـ مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٩ هـ .
- ٤٩ - نظرية الحق للدكتور احمد فهمي ابو سنة . مطبوع ضمن كتاب « الفقه الاسلامي أساس التشريع » لمجموعة من المؤلفين . طبعة المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية بالقاهرة سنة ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- ٥٠ - نظرية الضرورة الشرعية للدكتور وهبة الزحيلي . الطبعة الثانية لمؤسسة الرسالة بيروت سنة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ٥١ - نظرية الضمان في الفقه الاسلامي للدكتور وهبة الزحيلي طبعة دار الفكر بدمشق سنة ١٣٨٩ هـ / ١٩٧٠ م الطبعة الاولى .
- ٥٢ - نهاية المحتاج شرح المنهاج لمحمد بن احمد الرملي المصري المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م .

